البحوث والدراسات

مستقبل المدينة في الخليج العربي
إشكالية ما بعد الطفرة النفطية[1]

أ. د. مشاري بن عبدالله النعيم *

ملخص:

تواجه مدن الخليج العربي تحديات كبيرة؛ نتيجة لتوسعها في النشاط العقاري خلال العقد الأخير؛ الأمر الذي أدى إلى أن تخرج هذه المدن عن حدودها العمرانية الطبيعية وتتحول إلى مكان لتجمع العمالة الوافدة، ومن ثم أوجد خللاً واضحاً في التركيبة السكانية، إضافة لتحول المدينة برمتها إلى مشروع استثماري يدفع إلى "رسملة المدينة" و"تسليعها". هذه الدراسة تتناول هذه الظاهرة بالتفصيل وتعرج على القضايا الأساسية التي يمكن أن تنتج عنها خصوصاً مع وجود الأزمة المالية العالمية الحالية التي تنذر بتوقف كثير من المشاريع وتحول بعض مدن المنطقة إلى مدن أشباح. تعتمد الدراسة على خمسة مجالات تخطيطية أساسية في تحليلها لتجارب مدن منطقة الخليج، تبدأ بالمجال البيئي ثم السياسي (التشريعي والقضائي)، والمجال الاجتماعي/ الثقافي (السكاني)، ثم المجال التقني، والمجال الاقتصادي، وتخلص إلى أن مدن الخليج العربي مثلت على الدوام ما يسمى "مدن اللحظة" التي لا تحتفظ بذاكرة واضحة يعول عليها، ومن ثم فإن هذه المدن تواجه إشكالية ثقافية ناتجة – في الأصل– من عدم استقرار تركيبتها السكانية والعمرانية.

* دكتوراه في العمارة، جامعة نيو كاسل أبون تايم، المملكة المتحدة، عام ١٩٩٨م، وأستاذ النقد المعماري، قسم العمارة، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية.

(١) بدأت فكرة الدراسة عندما قدم الباحث ورقة عمل لمنتدى التنمية لدول الخليج العربي الثلاثين الذي عقد في البحرين في الفترة من ١٢–١٣ فبراير ٢٠٠٩م، تناول فيها تجربة دبي كمثال للمدن الخليجية لما بعد الأزمة المالية العالمية ، وتطورت الفكرة كثيراً عندما قدم الباحث ورقة علمية بعنوان «التطور الحضري في مدن غير مستقرة اقتصادياً: دراسة لمدن دول الخليج العربي؛ « في مؤتمر عجمان التخطيط (٣) الذي عقد في الفترة ما بين ٦ –٨ أبريل ٢٠٠٩م في مدينة عجمان. واستفادت الدراسة كثيراً من ملاحظات الحضور في كلا اللقاءين، ويود الباحث أن يقدم الشكر إلى البروفيسور بسيم حكيم (من البكركي في الولايات المتحدة الأمريكية) الذي قرأ الدراسة وأبدى عليها بعض الملاحظات المهمة. كما أن جزءاً من الدراسة نشر في كتاب "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" تحرير الدكتور علي خليفة الكواري، من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م.

١- مقدمة :

«جزء من الخسارة التي تلحق البلدان إنها تركن إلى الأوهام، وتعيش في الماضي، وتخطئ في قراءة الواقع واحتمالات المستقبل. وكما أن التاريخ ذاكرة، فإن إدراك الجديد ذاكرة أخرى، وقدرة أكبر على مواجهة المختلف والطامع والعدو. فإذا لم يحسن استيعاب دروس التاريخ، ولم يجر معرفة الجديد، فإن كل شيء سوف يتحول إلى ذكريات وأغان حزينة»

(عبدالرحمن منيف – مدن الملح «المنبت»)

تثير الأزمات المالية التي تعانيها مدن الخليج العربي- وخصوصاً مدينة دبي- مزيداً من الشكوك حول مستقبل هذه المدن وما يمكن أن تعانيه في المستقبل، من أزمات في تسيير المدينة. تشير بعض الدراسات إلى أن توسع المدن المعتمد على توافر الطاقة الرخيصة (كما هو الحال في منطقة الخليج العربي)، قد يؤدي إلى عدم قدرة هذه المدن في المستقبل على تحمل توسع المدينة وتمددها وزيادة عدد سكانها ، ومن ثم قد ينشأ من هذا هجرة جماعية تحول المدينة إلى مدينة أشباح.(٢) المشكلة تكمن في تراجع إنتاج النفط وزيادة أسعار الطاقة، حيث يؤكد (هينبرغ) Heinberg أن تأثير انتهاء عصر الطاقة الرخيصة سوف يكون معقداً.(٣) ويبدو أن العالم قلق من نضوب الطاقة خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، فها هو (سمنز) يؤكد أنه «إذا وصل إنتاج منطقة الشرق الأوسط إلى نقطة الذروة، فذلك معناه بشكل قاطع، أن العالم قد وصل إلى تلك النقطة».(٤) ومن الواضح أن إشكالية "الطاقة الرخيصة"، التي تعتمد عليها مدن الخليج العربي سوف تدفع إلى أزمات كبيرة لن تستطيع تحملها. هذه الدراسة تحاول أن تقدم سيرة نقدية

(٢) حميد، فيصل، (٢٠٠٧م)، النفط والحرب والمدينة: مصير الحياة الحضرية...إلى طريق مسدود، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

(3) **Heinberg, R.** (2004), The End of Suburbia, (DVD Video) Electric Wallpaper.

(4) **Simmons, M.** (2004), The End of Suburbia, (DVD Video) Electric Wallpaper.

لتجربة بناء المدن في الخليج العربي من خلال تركيزها على تجارب ثلاث مدن، هي دبي والدوحة والمنامة، كما أنها ستعرج على باقي العواصم والمدن الرئيسية في المنطقة بحسب سياق البحث.

١-١ - المدينة في الخليج .. دراسات سابقة:

يجب أن نؤكد هنا أن الدراسات الحضرية حول المدينة الخليجية قليلة جداً، ولا يمكن الاعتماد عليها في إيضاح الصورة الحالية للمدن في المنطقة؛ فتلك الدراسات متقطعة ونادرة وكثير منها قديم جداً، وقد ركز الباحث على مجمل الدراسات التي نشرت خلال العقد الأخير حول مدن المنطقة، ويمكن إجمالها في عدد من الإصدارات كتلك التي نشرها الدكتور ياسر الششتاوي (٢٠٠٤م) حول تطور المدينة العربية التي جمع فيها دراسات متعددة حول وضع المدينة العربية المعاصرة، كما أن الكتاب الثاني الذي حرره الدكتور الششتاوي (٢٠٠٨م) ركز على المدينة الخليجية بشكل خاص وتم نشر العديد من الدراسات حول الرياض وأبو ظبي والكويت والمنامة، على أن أغلب تلك الدراسات وصفية ولا تركز على الإشكالات الحضرية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها المنطقة. كما أن الباحث - بمشاركة الدكتور عامر مصطفى والدكتورة عزة عليش - نظم ورشة عمل حول مدينة دبي في كونجرس المعماريين الدوليين UIA الذي عقد في مدينة أسطنبول في يوليو ٢٠٠٥م، وتم التركيز في الورشة على الأزمات المتوقعة التي قد تنتج من هذا النمو غير المحسوب للمدينة. كما تم إصدار عدد خاص حول التحضر في الشرق الأوسط من قبل معهد الشرق الأوسط في واشنطن ، ركز على بعض القضايا المهمة التي تمس مدن الخليج العربي.(٥) وتناول بعض المفكرين والكتاب الخليجيين مشكلة النمو العمراني المتحول الذي تعيشه دبي، فقد أثار الدكتور عبالخالق عبدالله الكثير من المخاوف حول المشاريع العمرانية المتزاحمة التي ميزت دبي خلال العقد الأخير، وأكد ذلك في دراسة له نشرتها مجلة المستقبل

(5) Viewpoints Special Edition: Architecture and Urbanism in the Middle East, the Middle East Institute, Washington, USA.

العربي عام ٢٠٠٦م.[٦] كما أن الدكتور علي الكواري أثار العديد من الملاحظات حول التركيبة السكانية وعلاقتها بالنمو الحضري في مدن المنطقة خصوصاً مدينة الدوحة.

ويمكن كذلك الرجوع للعديد من المؤتمرات المهمة التي عقدت حول المدينة، وتناولت كثيراً من القضايا حول المدينة الخليجية مثل ندوة مدن المستقبل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٥-٢٧ شعبان ١٤٢٢هـ / ١٠-١٢ نوفمبر ٢٠٠١م ، والمؤتمرات التي نظمها مركز الدراسات المعمارية في العالم العربي.[٧] ففي هذه الدراسات كان هناك تناول واضح لفكرة استشراف المستقبل الذي يبدو أنه لم يلتفت له كثير من متخذي القرارات. وعلى الرغم من أهمية الدراسات الاستشرافية فإنها لم تتشكل في المنطقة كتوجه مبني على دراسات استراتيجية. يقول (سينيك) «لا وجود لريح مؤاتية لمن لايدري إلى أين هو ذاهب»، ويبدو أن غياب الرؤية المستقبلية وعدم وجود مراكز استشرافية في المنطقة لم تفرز استشرافيين قادرين على القيام بوظيفة «الاستباق» ووظيفة «الاستثارة»، «استباق حدوث التغيير، واستثارة تغيير مرجو بغية أن يحدث».[٨]

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فهناك العديد من الدراسات الحضرية العديدة، ويمكن العودة لبعض الدراسات التي قدمها الدكتور صالح الهذلول في وقت مبكر عام ١٩٨١م في أطروحته للدكتوراه.[٩] كما يمكن الرجوع للدراسات التي

(٦) عبدالله، عبدالخالق، (يناير ٢٠٠٦م)، «دبي: رحلة عربية من المحلية إلى العالمية»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣، السنة الثامنة والعشرون.

(7) Moustafa, Amer, Al-Qawasmi, Jamal and Mitchell, Kevin. (2008), Instant Cities: Emergent Trends in Architecture and Urbanism in the Arab World, The Third International Conference of the Center of the Study of Architecture in the Arab Region, Sharjah.

(٨) الغزي، محمد، (٢٠١٠م)، «المستقبل كما تبتكره الحداثة»، جريدة الحياة، العدد ١٧٠٩٤ (الجمعة ٢٢ يناير ٢٠١٠م / ٧ صفر ١٤٣١هـ).

(9) **Al-Hathloul, S.** (1981), Tradition, Continuity, and Change in the Physical Environment: The Arab-Muslim City, Unpublished Ph.D. Thesis, MIT Cambridge.

تضمنها الكتاب الذي حرره الدكتور الهذلول بالاشتراك مع (نارايانان إيدادان) (١٩٩٩م) حول التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية.[١٠] على أن أغلب الدراسات لم تركز على المخاطر المستقبلية للنمو العمراني الذي ميز المنطقة خلال العقد الأخير، فكما هو معروف أن مدينة دبي لم تكن متسارعة النمو العمراني قبل عام ٢٠٠٠م، وبدأت في خططها التنموية قبل تلك الفترة لكنها لم تبدأ التنفيذ فعلاً إلا عام ٢٠٠٣م، ومن ثم فإن موضوع هذه الدراسة يعتبر جديداً على المنطقة؛ لأنه يركز على «مدن اللحظة» كظاهرة عمرانية ميزت المدن الخليجية خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإنه حتى هذه اللحظة لم يتم إنشاء أي مركز لأبحاث المدن في المنطقة على الرغم من كل الإنفاق الكبير لحكومات المنطقة على البناء وإنشاء المدن.

والحقيقة أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة (وربما قبل ذلك) اعتادت مجلة «أعمال الخليج» **Gulf Business** التي تصدر من مدينة دبي على نشر تقرير سنوي في شهر (مارس) من كل عام، يتناول المدن العشر الكبرى في منطقة الخليج، من حيث الدخل والنمو العمراني (لم يصدر التقرير هذا العام ٢٠٠٩م – نتيجة للأزمة المالية) – وكانت مدينتا دبي وأبوظبي تأتيان في مقدمة تلك المدن – نتيجة للنشاط غير المسبوق الذي عاشته هذه المدن في الفترة الأخيرة.[١١] على أن هناك إشارة واضحة لصعود مدن جديدة سوف يكون لها التأثير نفسه الذي أحدثته مدينة

(١٠) الهذلول، صالح، إيدادان، ناريانان، (١٩٩٩)، التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات، الرياض، دار السهن.

(١١) عدد (٢٠٠٢م) كانت دبي في المرتبة الأولى وأبو ظبي في المرتبة الرابعة والشارقة في المرتبة الثامنة وعجمان في المرتبة العاشرة بينما أتت الدوحة في المرتبة الثالثة والمنامة في المرتبة السادسة. Gulf Business, Vol.6, (march 2002), pp. 50-63. أما في عام ٢٠٠٣م فقد أتت دبي كذلك في المرتبة الأولى والدوحة في المرتبة الثانية والمنامة في المرتبة الثالثة وأبو ظبي في المرتبة السادسة والشارقة في السابعة، Vol. 7, (March 2003), pp. 38-53. وفي عام ٢٠٠٤م، أتت دبي في المرتبة الأولى والمنامة في الثانية والدوحة في الثالثة وأبو ظبي في السادسة والشارقة في المرتبة الثامنة Vol. 8 (March 2004), pp. 40-50. والواضح هنا أن دبي والدوحة والمنامة ظلت على رأس القائمة خلال العقد الأخير حتى إن مجلة أعمال الخليج في عدد مارس ٢٠٠٤ وصفتها بأنها "مدن الثروة".

دبي على وجه الخصوص.[١٢] هذه المدن هي الدوحة والمنامة بدرجة أكبر والكويت بدرجة أقل كون المشاريع في هذه المدينة كانت مجرد أفكار ومقترحات على عكس المدن الأخرى التي بدأت فعلاً بتنفيذ مشاريعها العمرانية العملاقة دون مسوغ اجتماعي واقتصادي واضح. لقد أكد كثير من المهتمين بقضايا المدن ماهية شكل مدن الخليج العربي عام ٢٠١٥م عندما تكتمل هذه المشاريع، وكان ذلك التأكيد قبل الأزمة المالية الحالية التي يبدو أنها ستؤجل الكثير من المشاريع المقترحة، وربما ستتوقف بعض المشاريع القائمة، وقد تحول مدن الخليج إلى «مدن أشباح»، خصوصاً عندما تتناقص فرص العمل، ويغادر السكان المستوردون، وتعود تلك المدن إلى سابق عهدها في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.[١٣] كل هذه المخاوف لها ما يبررها خصوصاً أن بعض بوادر الأزمة بدأت تظهر على مدينة دبي التي تعد النموذج الأساسي الذي سارت على نهجه باقي مدن المنطقة.[١٤]

(١٢) لقد شارك الكاتب مع الدكتور محمد بن عبدالله المنصوري (من الإمارات) في إعداد عدة دراسات حول المدينة الإماراتية تم نشرها خلال السنوات السابقة وهي على النحو التالي : « العمارة الحديثة في الإمارات: دراسة لبداية التحول في المدينة الإماراتية قبل تأسيس الدولة»، مجلة العمارة والتخطيط (APJ)، جامعة بيروت العربية، مجلد ١٦، ابريل ٢٠٠٥م، ص ص ٨٣-١٠٠. و«تشكيل المدينة الحديثة وبناء الهوية الوطنية: دراسة لعلاقة السياسة بالعمارة في الإمارات العربية المتحدة»، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٣٤، العدد ٤ (أبريل-يونيو ٢٠٠٦م)، ص ص ٢٧٣-٣٠٥. و«الشكل المعماري بين التوجه الرأسمالي والحاجة الثقافية: دراسة لدولة الإمارات العربية المتحدة»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ١٢٧، السنة ٣٣، رمضان ١٤٢٨هـ، أكتوبر ٢٠٠٧م، ص ص ١٦٧-٢٠٨. وقد شكلت هذه الدراسات أحد الأسس التي تم تطور الدراسة من خلالها.

(١٣) الرحباني، ليلى والقعقور، مالك، (٢٠٠٨م)، «رؤية عمرانية للعام ٢٠١٥م: من الخيال للواقع»، مجلة البزنس ويك، النسخة العربية، العدد ٣١، مايو ٢٠٠٨م، ص ص ٤٢-٤٨. وقد وصف (هيثم عرابي) في المقال نفسه (وهو المدير التنفيذي لشركة شعاع لإدارة الأصول) ما يحدث في دول الخليج بأنه «هستيريا عقارية». ويثير المقال السؤال حول «ما الحاجات العمرانية الفعلية للخليج العربي؟ وهل الخطط التي تنطلق منها بلدان مجلس التعاون لرسم صورتها العقارية المستقبلية تلبي حاجات واقعية، أو أن هذه المشاريع العملاقة ستفضي إلى هياكل فارغة أو شبه فارغة؟».

(١٤) ذكرت مجلة (ميدل إيست إيكونومك) أن شركة النخيل العقارية في دبي أجلت مشروع =

على أن اللافت للنظر هو اعتبار مدن الخليج وكأنها «صفقة»، يجب أن تستغل بأقصى سرعة ممكنة، فعند كل حديث لمسؤول عن المدينة كان يتولد لدينا هذا الإحساس. يبدو أن «سلعنة» العمارة و«عمارة الصفقة» هي مساهمتنا للبشرية – نحن الخليجيين – كوننا حديثي عهد بالمدنية المعاصرة؛ فقد بدأنا مرحلة التمدن تقريباً في النصف الثاني من القرن العشرين وبشكل بطيء حتى وصلنا إلى الربع الأخير من القرن الماضي عندما بدأت الطفرات النفطية تتوالى علينا، وحولت مجتمعاتنا ومدننا بشكل سريع. ولعلنا نتوقف عندما قاله المعماري والمصمم الحضري الفرنسي (فيليب بينيراي) عندما تحدث عن المشاريع الجديدة في عجمان: «فقد تحولت هذه المدينة برمتها إلى مشروع استثماري عملاق، تم فيها إعادة تطوير الإمارة بالكامل كي تستوعب أبراجاً سكنية ومكتبية وفندقية دون أي اعتبار لمن يسكن الإمارة»، لقد قال إنه يجب أن يسأل سكان عجمان أنفسهم ماذا يريدون لمدينتهم؟ وكأن أحداً سألهم أو سيسألهم (وهو هنا يتكلم بذهنية من يسكن مدينة تحكمها مؤسسات يهيمن عليها من يسكنها).[١٥] المدينة الخليجية تبنى وستبنى دون أن يكون لمن يسكنها رأي في هذا البناء، ولا في تقرير مصيرها.[١٦]

= «النخلة ديرة» بسبب أزمة الائتمان العالمي على الرغم من أن الشركة أعلنت أنها لا تحتاج إلى تمويل حتى عام ٢٠١٠م، لكنها قد تضطر إلى تأجيل مشروعات ردم ضخمة (Arabian business.com). أكد تقرير لشركة أبحاث السوق (برولیدز) أن ٥٢,٨ ٪ من المشاريع العقارية في دبي قد تأجلت نتيجة للأزمة المالية الحالية، رغم أن هناك مشاريع مستمرة بقيمة ٦٩٨ بليون دولار، ومع ذلك فهناك مخاوف كبيرة من أن يتزايد عدد المشاريع المؤجلة خلال ٢٠٠٩م. جريدة الحياة، العدد ١٦٧٤٤، الجمعة ٦ فبراير ٢٠٠٩م الموافق ١١ صفر ١٤٣٠هـ.

(١٥) ورقة قدمت في مؤتمر عجمان للتخطيط العمراني (٢) الذي عقد في الفترة بين ٢٤–٢٦ آذار ٢٠٠٨م.

(١٦) ويمكن تبين ذلك من افتقار السكان المحليين في المدن الخليجية إلى الاهتمام بقضاياهم المحلية؛ ففي مقابلة مع (هنري أم بوويلز، وهو زميل فلبرايت الولايات المتحدة في الكويت) نشرته مجلة (الفورن بوليسي، النسخة العربية) عدد ١٦٤، يناير / فبراير ٢٠٠٨، أكد فيها أنه لايوجد كتاب محليون يهتمون بالقضايا المحلية ولا يوجد نقد على المستوى المحلي بل الكل مشغولون بجمع المال وإنفاقه، ص ٦٠.

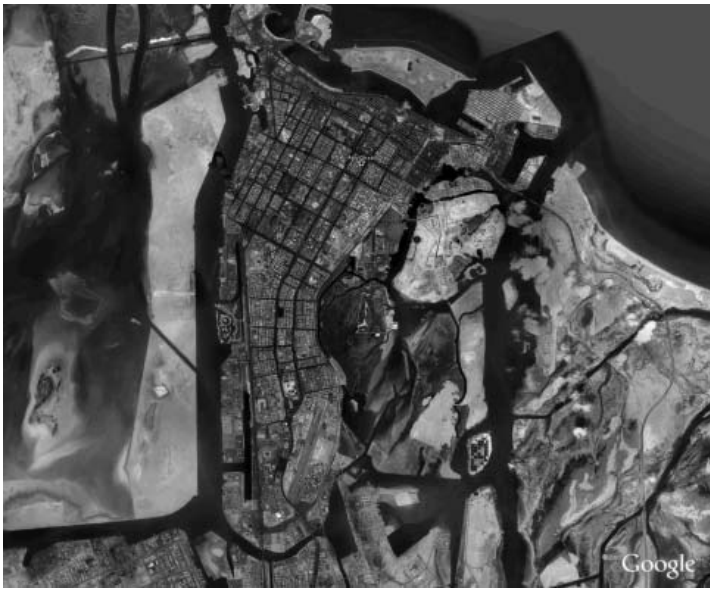

الشكل رقم (١) – صورة جوية لمدينة أبو ظبي (المصدر: جوجل إيرث).

الشكل رقم (٢) – صورة جوية لمدينة دبي (المصدر: جوجل إيرث).

الشكل رقم (٣) – صورة جوية لمدينة الكويت (المصدر: جوجل إيرث).

الشكل رقم (٤) – صورة جوية لمدينة الدوحة (المصدر: جوجل إيرث).

الشكل رقم (٥) – صورة جوية لمدينة المنامة (المصدر: جوجل إيرث).

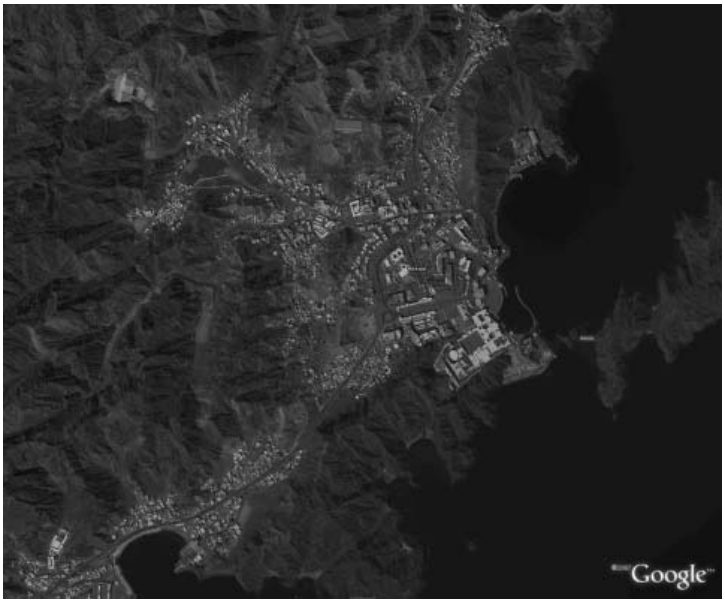

الشكل رقم (٦) – صورة جوية لمدينة مسقط (المصدر: جوجل إيرث).

الشكل رقم (٧) – صورة جوية لمدينة الرياض (المصدر: جوجل إيرث).

ويبدو أن مدن الخليج تفتقر إلى "المشاركة العامة" **Public Participation** في عملية اتخاذ القرار العمراني التي تمس المدينة ومستقبلها. فقد نشأت هذه المدن كمدن "فردية" تشكلت نتيجة لقرارت فردية لمن يحكم المدينة أويديرها، دون أي مشاركة تذكر لمن يسكن المدينة؛ الأمر الذي جعل جميع خطط التنمية العمرانية شبه مفصولة عمن يستخدم المدينة. فإذا أتت الخطط منسجمة مع السكان فهو أمر غير مخطط له بشكل كامل وغالباً ما كانت الخطط على عكس ما يتمنى سكان هذه المدن الذين يجبرون على تقبلها، فليس لهم خيار آخر. المدينة في الخليج هي مشروع أو فكرة من يديرها لا من يسكنها؛ لذلك لم يكن مستغرباً أن تكون هذه المدينة بمحتوى ثقافي ضحل، وأن تتحول مع الوقت إلى مجرد فضاء عمراني يجمع مجموعة من الناس لا تربطهم أي معايير وقيم اجتماعية وثقافية ولغوية مشتركة.[١٧] ولا نريد أن نكون متشائمين هنا، إذ إن تجربة التطوير الحضري

(١٧) يبدو أن علاقة المدينة بالحاكم أو استخدام الحاكم للمدينة كحلم شخصي هي جزء من سر المدينة ذاتها، فهي التجمع الإنساني الأكثر إظهاراً لهيبة الحكم وأحلامه. ولعل أشهر علاقة حديثة =

في مدن المنطقة ارتكزت بشكل أساسي على علاقة من يدير المدينة بمن يخططها من الخارج (المؤسسات الأجنبية المتخصصة) مع تجاهل شبه تام لسكان المدينة المحليين، لذلك فغالباً ما تكون دراسات «الوضع الراهن» التي تعيشها هذه المدينة مبتسرة وبعيدة عن الواقع؛ لأنها مجرد دراسات «ميكانيكية» باتجاه واحد لا تقرب الوضع الراهن لذهن المخطط الذي عادة ما يتعامل مع المدينة وكأنها مكون فيزيائي خالٍ من الناس.

= بين الحاكم والمدينة يمكن أن نراها في باريس القرن التاسع عشر عندما قرر نابليون الثالث تطوير باريس واختار (هوسمان) عمدة للمدينة، الذي هدم المدينة القديمة وأعاد بناء باريس المعاصرة التي نراها اليوم، والتي أثرت على مدن كثيرة بما فيها القاهرة، فلقد زار الخديوي إسماعيل باريس عام ١٨٦٧م للمشاركة في المعرض العالمي الذي اعتادت أوروبا وأمريكا إقامته (حتى اليوم) وتأثر بباريس كثيراً وقرر بناء حي الإسماعيلية (وسط البلد في القاهرة اليوم) بدلاً من هدم القديمة، واختار علي مبارك كي يكون (هوسمانه) لكنه أدخل مصر في ديون كثيرة تقدر بـ ٩١ مليون جنيه إسترليني، إذ إن تكلفة إدارة مدينة القاهرة أصبحت أعلى بكثير من دخلها، ومن ثم لم تستطع الحكومة المصرية تسديد الديون وانتهى الأمر ببيع جميع أسهم الحكومة في قناة السويس لبريطانيا ومن ثم تدخل بريطانيا في الشؤون المصرية منذ عام ١٨٨٢م. انظر إلى **مينتي، سينثيا**، (١٩٩٧)، (٢٠٠٨ النسخة العربية) قاهرة إسماعيل: «باريس على ضفاف النيل»، ترجمة أحمد محمود، القاهرة المركز القومي للترجمة، ص ٢٢. والحقيقة أن أحلام الحاكم غالباً ما تقود إلى كوارث مدنية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ ففي حالة باريس كانت هناك ديون كبيرة على حكومة نابليون الثالث إلا أن الدائنين المحليين (الفرنسيين) اعتبروا الديون استثماراً بعيد المدى، بينما في حالة مصر لم يكن الدائنون الأوروبيون رحماء بمصر بل طالبوا بتسديد الديون فوراً وبفوائدها؛ الأمر الذي أدخل مصر في متاهة اقتصادية أدت إلى الانتداب البريطاني. ويبدو أن العالم العربي مر بالتجارب السيئة نفسها التي كان لسوء التصرف والبعد عن التخطيط المتأني دور كبير فيها، فقد أسهمت الديون الخارجية في إسقاط الدولة الحسينية وبداية الانتداب الفرنسي على تونس عام ١٨٨١م، وكان لفساد الحكومة دور كبير في تفاقم الديون الخارجية ومن ثم سقوط الدولة تحت الضغوط الخارجية خصوصاً بعد إصرار الدائنين على استحقاقات أموالهم. حليم، محمد البشير ومهن، الهادي، (٢٠٠٧)، تونس: طبيعة وثقافة، ترجمة صلاح الدين بوجاه، تونس منشورات أوربيس. ما يهمنا هنا هو أن المدن الخليجية كلها يمكن أن تدخل في متاهات اقتصادية تجعل من الشركات العاملة فيها ومن يعملون في هذه الشركات قوة سياسية مستقبلية تضعف الحكومات وتدخل مدننا في متاهات سياسية نحن في غنى عنها.

تحدث المعمـــاري الهـولندي (ريـم كولاس) في محاضراتـه الافتتاحـية (في مؤتمر عجمان للتخطيط العمراني الذي عقد في الفترة بين ٢٤-٢٦ آذار ٢٠٠٨م) عن تقدم العمارة في مدن الخليج عندما عرض شريحة تحتوي عدداً من المباني المتعددة الطوابق في أوروبا، وتحتها شريحة لمبانٍ من العينة نفسها في العالم العربي. هذه النتيجة «المخجلة» التي توصل لها (كولاس) تدل على استهتار بكل ما هو خليجي، فهذا المعماري وغيره الذين يأتون من الغرب ويمارسون «أستاذيتهم» علينا ينظرون لأعمالهم التي يبنونها في مدننا على أنها «عمارة من أجل لقمة العيش» **Bread and Butter Architecture**.[١٨] الغريب أن المعماري الألماني (أكسل شولتز)، مصمم مبنى مقر الحكومة في برلين، استهجن هذا التحليل للمعماري الهولندي وقال: إن ما قاله (ريم) إهانة ليس للمعماريين العرب فقط ولكن لكل المعماريين.[١٩] وأكد (شولتز) أنه يشعر بالحزن أن من يقوم بالتصميم المعماري في الخليج هم معماريون من الصف الثالث أو الرابع، وأن من يملك القرار العمراني لا يعي أهمية أن يصنع تراثاً معمارياً ثقافياً في المستقبل، فهذه المدن سوف تبنى ولا يمكن تغييرها بعد ذلك وستشكل تراث منطقة الخليج

(١٨) يمكن العودة لما نشرته مجلة البناء في عدد ٢٢٣ ـ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ / مايو ٢٠٠٩م حول مشاريع المعماري الهولندي (ريم كولاس) التي يتضح منها كيف ينظر للمدينة في الخليج على أنها محتوى مادي فقط ومشروع للمغامرة والتجربة، فالمشاريع المعروضة تتجاوز المبنى المنفرد إلى إعادة تشكيل المدينة برمتها.

(١٩) يثير الناقد المعماري (ريتشارد لاكايو) ـ (وهو كاتب في مجلة تايم) ـ قضية «عمارة الأوتوقراطية» ينتقد فيها تحول معماريين نجوم على مستوى العالم إلى أدوات في أيدي أنظمة غير ديموقراطية، ويشير في نقده إلى دول الخليج العربي التي تستخدم العمالة المهاجرة في أعمال البناء الشاسعة التي توظف فيها هذه الدول أموال النفط، مثل برج دبي (أطول برج في العالم) الذي صممه SOM إلى جانب مشاريع متعددة لـ (ريم كولاس) والحي الثقافي في جزيرة السعديات الذي صممه عدد من المعماريين اللامعين مثل زها حديد وفرانك جيري وتداو اندو وجان نوفل. ويرى أن "لدى المعماريين الذين يندفعون في أحضان الأتوقراطيين أسبابهم الخاصة. بالتحديد لأن تفكيرهم على درجة من الجدة والطليعة". مجلة (الفورن بوليسي)، العدد ١٦٦، مايو / يونيو ٢٠٠٨، ص ص ٣٥-٣٩.

وربما المنطقة العربية كلها في المستقبل. ويبدو أن هذه الملاحظة قالها قبله رئيس التحرير السابق لمجلة Architectural Review البريطانية (بيتر ديفي) الذي يرى أن من يصنع العمارة في الخليج هم معماريو الصف الثالث.[٢٠] ولعل هذا يدل على العقلية الاستثمارية التي تعامل بها المستثمرون الخليجيون مع مدنهم؛ فقد كانوا مهتمين بصناعة المال على حساب مستقبل المدينة ولم يستشعروا المسؤولية أبداً نحو القيمة الاجتماعية والثقافية التي يجب أن تعكسها مدنهم، وقد شجعهم في ذلك المسؤولون عن تلك المدن الذين كانوا يقيسون التقدم بعدد مباني ناطحات السحاب التي تملأ سماء المدينة.

لقد تجمعت عوامل عدة أدت إلى تحول مدن الخليج إلى حالة التفكك والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها في الوقت الحالي. **أول** تلك العوامل هي غياب المشاركة الاجتماعية في القرارات العمرانية، وتفرد السلطة بشكل كامل ببناء المدينة؛ الأمر الذي أدى إلى تفلت المدينة خارج حدودها الاجتماعية والسكانية التي يفترض أن تظل داخلها، و**ثاني** تلك العوامل هي ظهور مجموعات ضغط قريبة من السلطة، دفعت بالنمو العمراني نحو مصالحها الخاصة في ظل غياب المراقبة المجتمعية وتفرد السلطة بالقرار. أما **ثالث** تلك العوامل فهو الوفرة المالية التي شجعت السلطة ومجموعات الضغط على تحويل المدينة إلى مشروع استثماري، وأخيراً يمكن أن نلوم غياب الخبرات المحلية المعمارية والتخطيطية في مدن المنطقة واعتمادها على الخبرات الأجنبية التي يهمها أن تحقق أحلامها المعمارية دون الالتفات لتأثير هذه المشاريع على من يسكن المدينة.

لذلك لم يكن مستغرباً أن يرى البعض (ولاسيما المخططين والمعماريين الغربيين) في الفائض المالي في منطقة الخليج فرصة يمكن أن يستغلها في ظل تفشي الجهل والانبهار بالعيون الزرقاء التي أصلاً تستهين بنا وبثقافتنا ولا تأخذنا

(20) Davey, P. (2005), "Criticism and the Gulf: A Vision for the Future", In Architectural Criticism and Journalism: Global Perspectives, Proceeding of an International Seminar organized by the Aga Khan for Architecture in Association with the Kuwait Society of Engineers (6-7 December 2005, Kuwait), Edited by Mohammed Al-Asad with Majd Musa, pp. 178-180.

مأخذ الجد. والواضح أن الأطروحات التي يطرحها أمثال (كولاس) تشجع من يدير المدن على تبني أفكار تخطيطية ومعمارية غير ناضجة تزيد من حالة عدم الاتزان التي تعيشها هذه المدن وتدفع إلى عدم الاستقرار المديني على المدى الطويل وتستهلك الموارد التي يفترض أن تستغل وتستثمر في التعليم والصحة وتشييد اقتصاد متطور في البناء والعمران الذي يزيد من ثقافة الاستهلاك ويكرس «الفاتورة الضخمة» لإدارة المدينة، وفي ظل غياب كامل لأي مؤسسات اجتماعية رقابية تستطيع محاسبة من يدير المدينة ويوقفه في الوقت المناسب.

١-٢ - التركيبة السكانية إشكالية التنمية العمرانية :

لا يمكن فصل المشكلة العمرانية التي تعيشها المدينة الخليجية عن التركيبة السكانية، فتفاقم المشكلة أصلاً نابع من التساؤل «لماذا نبني»؟ و«نبني لمن»؟ وكلها أسئلة نقدية «ديموغرافية» تمثل صلب المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة. فبحسب آخر تعداد سكاني رسمي أجرته السلطات في الإمارات عام ٢٠٠٦م، فإن العدد الإجمالي لسكان البلاد يبلغ ٤,١ ملايين نسمة، في حين بلغ عدد المواطنين منهم نحو ٨٢٥ ألف نسمة بنسبة ٢٠,١ في المائة من إجمالي عدد السكان، ويصل عدد غير المواطنين إلى ٣,٢٧ ملايين نسمة بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من إجمالي السكان. غير أن دراسة أخرى شبه رسمية، أعدها النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي أحمد شبيب الظاهري، أظهرت أن عدد سكان الإمارات بلغ في نهاية ٢٠٠٦م نحو خمسة ملايين و٦٣١ ألف نسمة، نسبة المواطنين بينهم في حدود ١٥,٤ في المائة. وهي النسبة الدنيا التي تسجل للمواطنين في تاريخ الإمارات التي استقطبت طفرتها الاقتصادية اليد العاملة والكوادر من مختلف أنحاء العالم. وبحسب الدراسة نفسها، يمثل الوافدون من دول شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا نحو ٧٥ في المائة من العمال الأجانب، وتبلغ نسبة الهنود وحدهم ٤٢,٥ في المائة. أما نسبة العرب بين الوافدين فهي ١٣,٨ في المائة، ونسبة الوافدين من الدول الأخرى ١١ في المائة. كما بلغ عدد سكان دولة قطر ١,٧٠٠,٣٧٤مليون نسمة بحسب إحصائية يوليو ٢٠٠٩م الصادرة عن جهاز الإحصاء مقارنة مع

(٧٤٣) ألف نسمة (بحسب النتائج الأولية للمرحلة الثانية من التعداد السكاني في عام ٢٠٠٤م، ومقارنة بـ (٥٢٢) ألف نسمة في آخر تعداد عام ١٩٩٧م). ويسكن ما نسبته ٨٣٪ من السكان في الدوحة.

وكشف وزير شؤون مجلس الوزراء في مملكة البحرين، الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة أن عدد الأجانب في المملكة بلغ ٥٦٨٧٩٠ نسمة، بفارق ٣١٠٧١ أعلى من المواطنين الذين بلغ عددهم ٥٣٧٧١٩ نسمة، ليبلغ إجمالي عدد السكان في المملكة ١,١٠٦,٥٠٩ نسمة. وقال الوزير في رده على سؤال للنائب خليل المرزوق: إن معدل النمو للأجانب انخفض إلى ٥,٤٪. ومن جانبه، أوضح رئيس الجهاز المركزي للمعلومات محمد أحمد العامر أن الزيادة الحاصلة في تعداد سكان مملكة البحرين سببها الرئيسي يرجع إلى الطفرة العمرانية المتسارعة.[٢١] كما بلغ إجمالي عدد سكان دولة الكويت في نهاية سنة ٢٠٠٨م – بحسب إحصاءات وزارة التخطيط – نحو ٣,٤٤١,٨١٣ نسمة، منهم ١,٠٨٧,٥٥٢ مواطناً مقابل ٢,٣٥٤,٢٦١ أجنبياً ووافداً. وتعد الجالية المصرية من أكبر الجاليات العربية بالكويت ؛ إذ يبلغ عددها ٤٠٠ ألف، ثم السورية ١٢٠ ألفاً، والأردنية ٥٣ ألفاً. أما الجاليات الآسيوية فأكبرها الهندية ٥٨٠ ألفاً، ثم الباكستانية ١٢٥ ألفاً ..[٢٢] وبشكل عام تتركز مشكلة الخلل السكاني في الدول الأربع هذه، في حين تقل المشكلة بشكل واضح في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان؛ حيث يمثل عدد المواطنين نسبة مستقرة، علماً بأن النشاط العمراني في هاتين الدولتين أهدأ بكثير من الدول الأخرى؛ الأمر الذي يظهر أن تسارع زيادة السكان الوافدين أسهم بشكل واضح في التسارع العمراني الذي عاشته دبي والمنامة والدوحة على وجه الخصوص.

(٢١) جريدة الأيام البحرينية، العدد ٧٦٨٨، الأربعاء ٢٨ أبريل، ٢٠١٠م، الموافق ١٣ جمادى الأولى١٤٣١هـ.

(٢٢) جريدة القبس، الأحد ٢٩ مارس ٢٠٠٩م ،٤ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ ، العدد ١٢٨٧٠.

١-٣ - هدف الدراسة :

تعد هذه الدراسة محاولة لتتبع تجربة النمو العمراني في مدن الخليج العربي وخصوصاً مدينة دبي خلال الألفية الثالثة، وكيف ستستجيب هذه المدن للأزمة المالية العالمية الحالية التي ظهر تأثيرها على دبي أكثر من أي مدينة خليجية أخرى.[٢٣] وستناقش الدراسة بشكل مباشر وعميق مستقبل هذه المدينة (والمدن المشابهة لها خصوصاً الدوحة والمنامة والكويت)، وسوف تتعرض للعواصم الخليجية الأخرى الرياض ومسقط. وسيكون محور الدراسة تجربة المدن المتحررة من كل المعايير المحلية (والمقصود هنا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية التي عادة ما تسهم في تشكيل البيئة العمرانية) أتصمد أمام ضغوط الأزمة الحالية أم أنها ستصاب بانتكاسة؟ كما أنها ستطرح أسئلة مباشرة حول مفهوم «ديموقراطية المدينة» أو «المدينة الديموقراطية» وتأثير غياب هذا المفهوم على هشاشة المدينة في الخليج وسهولة اختراقها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. ولعل السؤال الأهم الذي سوف نركز عليه هنا هو: هل يمثل «نموذج دبي» حالة إيجابية يستحسن أن يتكرر في المنطقة أو أنه نموذج عليه مآخذ كثيرة ويجب تعديله جزئياً أو بالكامل ؟ وما النموذج المناسب للمدينة في الخليج؟ ومع ذلك لابد أن أؤكد هنا أننا لن نجيب عن كل هذه الأسئلة وإن كنا

(٢٣) ذكرت جريدة الرياض السعودية في عددها ١٤٧٥٩ الصادر يوم (الخميس ٢٢ من ذي القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨م) أن مسؤولاً حكومياً في إمارة دبي صرح بأنه تم تشكيل لجنة لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية على إمارة دبي، وتهدف هذه اللجنة إلى تقييم آثار هذه الأزمة وما يمكن عمله خصوصاً في القطاع العقاري والمصرفي. وقد ذكرت جريدة الشرق الأوسط في عددها ١٠٩٥٣ الصادر يوم الأحد ٢٥ من ذي القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨م أن هذه اللجنة قد بدأت أول ظهورها الرسمي وأنها تتكون من كبار رجال الأعمال. ذكر موقع الأسواق العربية http://www.alaswaq.net أن مسح الشركات العاملة في الشرق الأوسط أثبت أن دبي ومصر والأردن ستكون الأشد تضرراً في المنطقة من جراء تداعيات الأزمة المالية. وقالت الدراسة (الأحد ٢٤-١١-٢٠٠٨م) أن صناعة السياحة في إمارة دبي سوف تعاني تباطؤاً في الاقتصاد العالمي؛ حيث سيتقلص عدد السياح.

سوف نشير إليها بشكل أو بآخر، فالهدف يظل هو بحث تأثير الأزمة المالية على مدن الخليج وتداعياته على مستقبل مدن المنطقة.

١-٤ - منهجية الدراسة :

ارتكزت الدراسة على تبني منهج تحليلي للتنمية العمرانية في مدن الخليج العربي بشكل عام؛ وذلك من أجل فهم طبيعة هذه التنمية وحدودها، وركزت بشكل مباشر على خمسة مجالات أساسية، هي:

- المجال البيئي (الطقس، شكل الأرض، شخصية المناخ، التلوث البحري والبري والصحة العامة).
- المجال السياسي (التشريع والأنظمة والمؤسسات القضائية ومؤسسات تسيير المدينة والمؤسسات التنفيذية والرقابية).
- المجال الاقتصادي (اقتصاد المكان وإدارة الموارد وتبني فكر التنمية البينية من أجل الأجيال القادمة).
- المجال الاجتماعي / الثقافي (السكان والخصائص الديموغرافية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والقيم السائدة).
- المجال التقني (المعرفة التقنية، إنتاج التقني، المعلوماتية).

علماً بأنه لم يتم مناقشة كل مجال على حدة بل تم بناء الأفكار حول مستقبل المدن في الخليج من خلال طرح حوارات تبين شبكة التداخل بين المجالات المختلفة وتأثير بعضها ببعض. الهدف هنا هو بناء صورة شاملة عن حالة المدينة في المنطقة ومدى قدرتها على التعامل مع الأزمات الحالية والمستقبلية.

وقد تم جمع المعلومات حول كل مدينة بناء على المجالات التخطيطية المذكورة من خلال رحلات شخصية قام بها الباحث لكل المدن المذكورة والاتصال بالمتخصصين وأصحاب القرار والرأي في المنطقة ومراكز البحوث والدراسات، وسواء كانت هذه المعلومات إحصائية أم دراسات «إثنوغرافية»

رصدية فقد تم تأكيد البعد الزمني في جمع المعلومات؛ كون الدراسة تنحو إلى بناء مسار تطوري «زمكاني» **Spatio-temporal Path** لتجربة التطور الحضري لكل مدينة ولمدن المنطقة مجتمعة، ومع ذلك يجب أن نؤكد أن هذه الدراسة لم تهدف إلى توثيق التطور العمراني بل ركزت بشكل مباشر على تأثير هذا التطورر على المدينة بحسب المجالات الخمسة المذكورة. كما أن المعلومات الأرشيفية والمقابلات الشخصية التي تم إنجازها في هذه الدراسة ثم تحليلها بأسلوب "استنباطي" هدفت بشكل دقيق إلى قراءة المستقبل ووضع تصورات لما يمكن أن تؤول إليه الطفرة العمرانية الحالية وتأثيراتها على المجتمعات المحلية في المنطقة، سواء على المستوى الاجتماعي / السياسي أو على المستوى الاقتصادي.

٢- الثقافة «البترودولارية» والبحث عن هوية جديدة للمدينة الخليجية :

ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي مصطلحات عمرانية مثل «عمارة النفط والصحراء» و«عمارة البترودولار»، وكانت تشير بشكل واضح إلى ما كان يحدث في منطقة الخليج على وجه الخصوص وإن كانت تدخل بعض الدول العربية الصحراوية والنفطية في الوقت نفسه مثل ليبيا والجزائر ضمن نطاق المصطلح.[٢٤] التعبير كان يحمل بعض النقد السلبي الواضح؛ فقد كانت تلك المناطق من العالم «بدائية» وتفتقر لكل بدايات التنمية، ولولا الثروة التي

(٢٤) تبدو ثقافة «البترودولار» العربية متعالية جداً على ثقافة أبناء الجزيرة العربية الصحراوية، فالمصطلح كرره فؤاد زكريا لكن قصيدة نزار قباني (التي نشرها في ديوانه «حبيبتي»، عام ١٩٦٤م) تشير بوضوح إلى هذه النظرة المتعالية، التي يقول فيها: «أيا جملاً من الصحراء لم يلجم...ويا من يأكل الجدري منك الوجه والمعصم» ويقول فيها: «ولن تتملك الدنيا بنفطك وامتيازاتك...وبالبترول يعبق من عباءتك...فأين ظهور ناقاتك... وأين الوشم في يديك...أين ثقوب خيماتك...أيا متشقق القدمين». ويشير عبدالله الغذامي إلى مصطلح «الدولار البدوي» الذي شكل نظرة المثقفين العرب للجزيرة العربية وسكانها. انظر «القبيلة والقبائلية أو هويات مابعد الحداثة»، الدار البيضاء، المركز الثقافي (٢٠٠٩م)، ص ٢٣٧.

حققها النفط لما كان لهذه المناطق ذكر. التنمية العمرانية في هذا الجزء من العالم بدأ يأخذ منحى مختلفاً منذ الطفرة النفطية الأولى عام ١٩٧٣م؛ ففترة منتصف عقد السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات كانت الأكثر تأثيراً على تشكيل المدن الحديثة في منطقة الخليج ليس من ناحية التوسع وبناء ظاهرة «المدينة الكبيرة» ولكن من ناحية تأسيس ظاهرة المدينة الحديثة المتحولة، التي شكلت بداية التحولات الكبرى بعد ذلك. فمع بداية إرهاصات التشكيل السياسي لهذه الدول وتدفق عوائد النفط كان قطاع البناء والتشييد الأكثر تجاوباً مع هذا التغير، وكما هو الحال في كل المنطقة بدأت انعكاسات عوائد النفط تشكل المدينة في الخليج العربي، وبدأ يظهر ما يسمى بالتحضر النفطي كنتيجة لهذا التأثير.[٢٥] ويبدو أن هذا النوع من التنمية كان له انعكاسات كبيرة على نوعية البيئة العمرانية المنتجة في ذلك الوقت، إذ يظهر التدافع نحو الحداثة أو كل ما يمكن أن نسميه حديثاً بشكل طاغ على المنتج العمراني إلى درجة أن المدن التقليدية المتواضعة القابعة على ساحل الخليج بدأت تنهار وتختفي بشكل متسارع. الإشكالية التي نراها هنا هي أن المدينة الخليجية كانت في مرحلة إعادة إنتاج الهوية، وهي إشكالية مهمة ومؤثرة في مسيرة أي مجتمع؛ إذ لم تعد «الهوية التقليدية» مرضية ولم تعد قادرة على التعبير عن تطلعات الدولة الجديدة التي بدأت تتشكل على امتداد الخليج.

هذه الفترة بالذات كانت تمثل مفصلاً مهماً في توجهات المدينة، إذ إنه طغى على جميع الخطط العمرانية بناء مدينة حديثة من الناحية المادية / الشكلية مع إغفال شبه تام للتطوير الاجتماعي، ربما نتيجة لحساسية المساس بالمجتمع، لذلك فقد أصبحت المدينة في الخليج مجالاً للتعبير عن التطور بعدما أصبح تطوير المجتمع نفسه صعباً، ومن ثم مرت هذه المدن بطفرات مادية كبيرة بينما مجتمعاتها لا تطلب هذا التطور وإن كانت لاترفضه. ما يمكن أن نسميه «المدينة الحديثة

(25) Fuccaro, Nelida. (2001), Visions of the City Urban Studies on the Gulf, Middle East Studies Association, Winter 2001.

المتحولة» يعبر عن حالة عدم الاستقرار المديني الذي كانت تعيشه المدينة في الخليج، والذي يبدو أن توافر الثروة نتيجة للطفرة النفطية وتراجع جوهر المدينة التقليدية وتشتت سكانها أغرى الساسة في المنطقة للانطلاق إلى ما لانهاية للتعامل مع المدينة كحالة غير مستقرة، سهل تغييرها والمغامرة فيها، ومن ثم أصبحت ثقافة التغيير والبحث عن كل ماهو جديد هو السياسة العامة للتنمية العمرانية في المنطقة. «الحداثة المتحولة» التي تشكلت في مدن المنطقة كانت سطحية، لم تمس النظم الاجتماعية ولم تتغلغل في أسلوب الحياة لسكان المدينة ومن ثم أصبحت حداثة «خارجية» أو «برانية» فصلت المدينة بشكل واضح عن سكانها، فما كان يحدث على المستوى العمراني المادي لايعبر عن المكون الاجتماعي والقيمي لمن يفترض أنهم سيسكنون هذه المدن.

في اعتقادنا أن «الثروة الجديدة» كانت تتطلب هوية جديدة أو هكذا رأى من كان يتحكم في مدن الخليج، ومن ثم فتحت الدراسة عن هذه الهوية الباب واسعاً أمام كل التجارب «المفتوحة النهاية» التي لايعرف تأثيرها على المدى البعيد، من ثم بدأت مدن المنطقة تشهد حالة جديدة لم تكن تعرفها من قبل. اللافت أن تلك التجارب كانت ذات اتجاه واحد دفعت مدن الخليج إلى طريق مجهول بعيداً جداً عن طريقها الذي سلكته خلال قرون عدة. لابد لنا هنا أن نؤكد أنه كانت هناك رغبة لدى من يحكم هذه المدن أن تلحق مدنهم بالمدن العربية الكبرى على الأقل، فقد كانت المنطقة مهمشة وينظر إليها أنها منطقة بداوة، ومجرد قرى هامشية ليس لها ولا لمن يسكنها أي تأثير.[٢٦] لقد مثل هدف تغيير هذه النظرة الدونية للمنطقة ومدنها هاجساً عميقاً أثر على مفهوم «تحديث المدينة» ودفعها بقوة إلى أحضان الحداثة الكاملة.

(٢٦) ما زالت تمثل إشكالية المركز والأطراف هاجساً ثقافياً مهماً في منطقة الخليج، فمثقفو المنطقة وكتابها يشعرون بأن المثقفين العرب ينزلونهم مرتبة أدنى، وينظرون لمنتجهم الثقافي والإبداعي بعدم جدية، ومع ذلك لابد أن نشير هنا إلى أن هذه النظرة آخذة في التغير في السنوات الأخيرة وإن كانت آثارها مازالت واضحة.

ويبدو أن إغراءات الوفرة المادية هي التي جعلت من ساسة المنطقة يتجهون إلى «المبالغة المادية» لتعويض النقص في البعد الثقافي والتعليمي الذي كانت المنطقة تفتقر إليه، وبدلا من سد الفجوة التعليمية والثقافية لتحول المنطقة إلى واحة معرفية، توجه متخذو القرار إلى الحداثة المادية التي دفعت بالمدينة إلى ما هي عليه اليوم، فقد كان هذا التوجه هو الأسهل، فبناء مجتمع معرفي ومثقف وواع يحتاج إلى وقت طويل ويتطلب جهداً عظيماً بينما بناء المدينة لايحتاج إلا لوجود المال، ويمكن استيراد المتخصصين والعمال، وهو ما حدث فعلاً؛ فقد اعتمدت المجتمعات الخليجية على استيراد من يعمل فيها ومن يبنيها، ونمت المدن على هذه الثقافة وتشبثت بها حتى إنه لم يعد بالإمكان البحث عن بدائل أخرى.[٢٧] لقد تركت الثقافة «البترودولارية» آثاراً مبكرة طبعت المدينة في المنطقة بطابعها، ولعل أهم تلك الآثار هو الخلل في التركيبة السكانية الذي زعزع الهوية الثقافية لتلك المدن وعرضها للمخاطر السياسية والاجتماعية.

٢-١ - سكان المدينة والهوية «البترودولارية :

«وطن الإنسان حيث يكون قوياً ومؤثراً وقادراً. الوطن ليس التراب أو المكان الذي يولد فيه الإنسان، وإنما المكان الذي يستطيع فيه أن يتحرك» (عبدالرحمن منيف - مدن الملح).[٢٨]

يعتبر الدكتور علي الكواري (أكاديمي ومفكر قطري) أن الخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج هو اعتداء مع سبق الإصرار والترصد على

(٢٧) يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى ثقافة المنجز الشخصي الذي يبحث عنه السياسي العربي والخليجي، فقد كان الهاجس لدى إداريي المدن وحكامها في الخليج أن يكون التطور العمراني في عهدهم، لذلك فإن التخطيط البعيد المدى كان مجرد حبر على ورق في حين ما كان يحدث على أرض الواقع هو تنفيذ لرغبة الحاكم الشخصية التي جعلت من المدينة مسرحاً للتنمية السريعة غير المحسوبة غالباً والبعيدة عن أي خطط استراتيجية موضوعة.

(٢٨) **منيف، عبدالرحمن**، (١٩٨٨)، «مدن الملح: المنبت» الطبعة العاشرة، (٢٠٠٣)، بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر، ص ١٨٣.

حقوق المواطن: «فمن حق المواطنين في وطنهم أن يكون لهم دور وأن يكونوا هم التيار الرئيسي في المجتمع، وأن تكون هويتهم هي الهوية الجامعة ولغتهم هي اللغة السائدة، ومصالحهم المشروعة عبر الأجيال وحماية مصير مجتمعهم من التفكك والنكوص، هي محط الخيارات والموجه للقرارات العامة وعلى رأسها السياسة السكانية»، ويضيف أنه أصبح «خيار التوسع غير العقلاني في نشاط العقارات غير المبرر من وجهة نظر وطنية، هو أهم خيارات ما يسمى بالتنمية التي سبق أن أسميتها «تنمية الضياع»، ضياع الأوطان ونكوص المجتمعات الوطنية وتهديد مستقبل الأجيال المتعاقبة»، وأكد أن تنمية الضياع هذه تبدو واضحة «عندما يصبح المواطنون أقلية في وطنهم ويهمش دورهم الثقافي والإنتاجي والإداري وتصبح أوضاعهم المعيشية رهينة المكرمات والقرارات الإداريـة». ويرى أن المشكلة تكمن في المنافسة غير العادلة التي يرمي فيها المواطن إلى مواجهة نخب الوافدين من جميع أنحاء العالم «منافسة ينتظر أن يتحول بموجبها المواطنون وثقافتهم في الإمارات وقطر على وجه الخصوص، إلى ما يشبه وضع الملاويين في سنغافورا، الذي تراجع لصالح المهاجرين الصينيين، وأصبح الملاويون السكان الأصليون، في الدرجة السفلى سياسياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً».[٢٩]

ومن الواضح أن مشكلة التركيبة السكانية في دول الخليج تؤثر بعمق على هوية المدينة وتكوينها البصري والثقافي.[٣٠] لقد نما عدد سكان دول الخليج العربي الست خلال نصف قرن (١٩٥٠-٢٠٠١م) من ٤ ملايين إلى ٣٢,١ مليون نسمة، وهو الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني من أكبر معدلات النمو في العالم؛

(٢٩) **الكواري، علي**، (٢٠٠٨م)، الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن: «بلاغ إلى من يهمه الأمر»، وكالة عمون الإلكترونية ammonnews.net

(٣٠) **النعيم، مشاري عبدالله**، (٢٠٠٩م)، «التركيبة السكانية وتأزم الهوية: الاستثمار العقاري والمدينة في الخليج العربي»، مجلة البناء، العدد ٢٢٣، جمادى الأولى ١٤٣٠ / مايو ٢٠٠٩م، ص ص ١٣٣-١٣٦.

فقد بلغ ٥,٥٪ في المتوسط خلال السبعينيات. ومع ذلك فقد صاحب ذلك نمو في معدل العمالة الوافدة نتيجة للحاجة إلى التنمية بعد طفرات النفط المتتالية، حتى إن معدل العمالة الوافدة أصبح يمثل خطراً على دول المنطقة؛ فقد بلغ عدد العمالة ١٢,٥ مليوناً، بنسبة ٣٨,٥٪ من عدد السكان الكلي في المنطقة. وفي دول مثل قطر والإمارات والكويت أصبح عدد العمالة الوافدة أكثر من عدد السكان الأصليين؛ حيث بلغت نسبة هذه العمالة ٨٧٪ في دولة قطر، و٨٠٪ في الإمارات، و٦٥٪ في الكويت في حين مازال معتدلاً في السعودية؛ حيث بلغت نسبة العمالة الوافدة فيها ٣٠٪، و٢٧٪ في سلطنة عمان، و٣٧٪ في البحرين.[٣١] هذه المعدلات غير ثابتة ومتغيرة بشكل سريع وتعتمد بشكل كبير على المشاريع التي تتبناها إدارات المدن وشركات التطوير العقاري؛ ففي البحرين مثلاً قفزت معدلات النمو السكاني نتيجة التجنيس والعمالة الوافدة خلال السنتين الأخيرتين بشكل ملحوظ، وهو ما ينطبق على كثير من دول الخليج.

وكما هو متوقع فإن الزيادة في عدد السكان في دول الخليج العربي يصب في صالح العمالة الوافدة، فمن المتوقع ـ على سبيل المثال ـ أن يصل عدد السكان في قطر عام ٢٠١٠م إلى مليون و ٢٩ ألفاً و٩٥٤ نسمة، بحسب توقعات اللجنة الدائمة للإسكان عام ٢٠٠٦م، وسوف تكون الزيادة في فئة الشباب من العمالة الوافدة.[٣٢] على أن ماحدث كان عكس كل التوقعات؛ فقد بلغ سكان قطر عام ٢٠٠٨م نحو ١,٥ مليون نسمة، في حين كان عددهم ٧٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٤م. لقد تضاعف عدد السكان خلال أربع سنوات نتيجة للسياسة العقارية التي انتهجتها الحكومة وفتحت بها البلاد للوافدين للتملك والاستثمار، غير أن الأمر المخيف هو أن عدد السكان المتوقع عام ٢٠١٢م هو ٢,٣ مليون نسمة ، وسوف يكون نسبة القطريين منهم ضئيلة جداً.[٣٣] ومع ذلك فإن رؤية قطر لعام ٢٠٣٠م تؤكد دور العمالة

(٣١) **مجوب، عبدالحفيظ**، (٢٠٠٥م)، «مظاهر الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي»، مركز الخليج للأبحاث.

(٣٢) جريدة الوطن القطرية، الإثنين ٩ أكتوبر ٢٠٠٦م.

(٣٣) **الكواري، علي**، (٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره.

الوافدة وإعطاءها حقوقاً كبيرة.[٣٤] أما في البحرين فقد زاد عدد السكان بنسبة ٤٢٪ في عام واحد؛ فقد زاد عدد السكان من ٧٤٢ ألف نسمة عام ٢٠٠٦م إلى ١,٠٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٧م نتيجة للنشاطات العقارية غير المسبوقة التي بدأت تظهر في البحرين التي تفتقر لمصادر الدخل النفطية، مثل دبي، وقد زاد عدد الوافدين من ٢٨٣ ألفاً إلى ٥١٧ ألفاً.

لا أحد ينكر أن هذه القفزات السكانية غير المسبوقة التي تمر بها دول المنطقة تنذر بعواقب وخيمة على هوية المدينة، خصوصاً الهوية الاجتماعية / الثقافية التي غالباً ما تعبر عن حقيقتها ومكونها بشكل عفوي حتى لو تم محاولة إخفائها، بينما تظل الهوية المعمارية "قسرية" إذا ما أريد لها التخفي وإظهار المدينة بمظهر آخر لايعبر عن حقيقة المكون الثقافي. المشكلة الأخرى التي نتجت عن هذه القفزات السكانية هي إجبار المدن في المنطقة على أن تكون أكبر من حجمها الحقيقي و تستوعب السكان المستوردين (كما أشارت إلى ذلك رؤية قطر ٢٠٣٠م)، ومن ثم فإن هذه المدن سوف تجبر على الاستعانة الدائمة بالسكان الوافدين الذين قد تتراجع مستوياتهم الثقافية والاجتماعية بحسب ما تتيحه مدن المنطقة من عمل في المستقبل (خصوصاً مع التراجع الاقتصادي المحتمل)؛ حيث يمكن أن تذهب النخب الاجتماعية الوافدة إلى مناطق أخرى يوجد بها فرص عمل أفضل، ومن ثم تتحول مدن المنطقة إلى مراكز تجمع للعمالة الوافدة الرخيصة والمتدنية الثقافة والتعليم. هذا "السيناريو" متوقع بشكل كبير وبعض ملامحه أصبحت تتشكل الآن بل كانت موجودة، ولعل

(٣٤) ذكر في الصفحة ١١ من الخطة ما نصه « أما بالنسبة لقوة العمل فستعمل قطر على زيادة المشاركة الفعالة للعمالة الوطنية. غير أن سكان قطر لايكفي في المدى المنظور للتعامل مع النظم والبنى التحتية والمتطلبات الأخرى لنمو سريع في اقتصاد متشعب ومعقد التقنية. لذا فإن تحقيق طموحات الرؤية المستقبلية يتطلب سد النقص في قوة العمل الوطنية بالعمالة الوافدة. وإن اجتذاب التركيبة المناسبة من المهارات والاحتفاظ بها يقتضي توفير حوافز مناسبة ووضع إجراءات تنظيمية لحفظ حقوق العمالة الوافدة وتأمين سلامتها». رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، الأمانة العامة للتخطيط التنموي (يوليو- تموز / ٢٠٠٨م).

زيارة واحدة لوسط أي مدينة خليجية في نهاية الأسبوع يؤكد هذا الرأي؛ حيث تتجمع هذه العمالة وتغلق الشوارع بشكل يؤثر سلباً على المدينة ومظهرها؛ الأمر الخطير هنا هو أن هذه الظاهرة قد تجعل مدن المنطقة مهددة في المستقبل على المستوى الأمني والثقافي والاجتماعي.

ويمكن أن نعزو عدم الاستقرار السكاني في المنطقة إلى الفرصة التي سنحت لتحقيق أحلام التوسع العمراني وبناء مدن كبيرة تضاهي الحواضر العربية الكبيرة من خلال عوائد النفط التي وفرت الأموال اللازمة للبناء والتعمير لمدن المنطقة التي كانت تفتقر إلى البنية التحتية والمرافق الأساسية. وقد تبنت دولة الإمارات (على سبيل المثال) برامج هدفت إلى توفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومرافق سكنية لمواطني الدولة الذين عاشوا لقرون في حالة من الحرمان وشظف العيش. كما اتجهت الأهداف نحو بناء مدن تكون رمزاً يعكس الدولة الجديدة الناشئة ومنجزاتها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي. ومع تزايد دخل النفط كانت الحاجة ملحة لتحديث البيئة المبنية التقليدية؛ الأمر الذي فرض الاستعانة بالخبرات الوافدة للمساهمة في عمليات التنمية والبناء. فقد ارتفع عدد سكان الإمارات من ١٨٠٠٠٠ سنة ١٩٦٨م إلى ٥٥٧٠٠٠ سنة ١٩٧٥م، وإلى ما يقارب مليون نسمة سنة ١٩٨٠.[٣٥] وعلى الرغم من أن هذه الزيادة السكانية كانت تعبر عن «خلل ديموغرافي» واضح سيؤدي حتماً إلى خلل في التركيبة السكانية مستقبلاً، وهو ما حدث فعلاً خلال العقود الثلاثة التي تلت تلك الفترة، فإنه لم يلتفت له أحد لأن آثاره لم تكن واضحة وآنية لكنه بكل تأكيد فتح الباب لتغيرات كبيرة لاحقاً حولت التركيبة الديموغرافية في دولة الإمارت إلى قنبلة موقوتة ليس لأن السكان المحليين تحولوا إلى أقلية فقط بل لأن المدينة الإماراتية فقدت جوهرها الثقافي؛ فقد صارت متعددة الثقافات وأصبحت دون جوهر أو هوية حقيقية. ومع

(٣٥) فهد ، محمدأحمد، (٢٠٠٠م)، الهجرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة البعد السكاني في عملية التنمية الاقتصادية ١٩٧٠–١٩٩٥م، مركز البحوث والدراسات ، القيادة العامة لشرطة دبي.

ذلك فإن ماحدث في الإمارات كان يحدث في الدول الخليجية الأخرى ولكن بنسب وسرعة أقل.

لقد بلغ عدد الجنسيات في الإمارات عام ٢٠٠٧م – بحسب تقرير نشرته وزارة العمل – ٢٠٢ جنسية، وبلغ عدد السكان ٤ ملايين و١٠٤ آلاف نسمة، منهم ٣ ملايين و٧٧٤ ألف نسمة من الوافدين، بنسبة ٧٩,٩٪ ، في حين وصل عدد المواطنين إلى ٨٢٤ ألفاً و٩٢١ مواطناً بنسبة ٢٠,١٪.[٣٦] لقد تضاعف عدد السكان نحو ٥ مرات تقريباً في ثلاثة عقود، أصبح خلالها مواطنو الإمارات أقلية في وطنهم، على أن هذه الزيادة كانت لها مبرراتها الاقتصادية؛ فقد كان هناك توجه لبناء اقتصاد مديني يعتمد على جلب السكان وفتح الإمارات بشكل كامل على الخارج. وتتوقع هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية (تنمية) في تقرير نشرته، أن يصل عدد سكان الإمارات عام ٢٠١٠م إلى ٧ ملايين و٥٥٧ ألفاً و٨٠٠ نسمة، وسوف يكون عدد المواطنين الإماراتيين فقط مليوناً و٥ آلاف و٨٠٠ نسمة، بنسبة ١٣,٣٪ من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة مخيفة جداً تنذر بالخطر الشديد، ويظهر أن الإشكالية تكمن في أن عدد سكان الإمارات يتضاعف كل ثماني سنوات وسبعة أشهر مقارنة بـ ٥٥ سنة على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لجاذبية الإماراتيين كمكان للعمل والهجرة ولرغبة الساسة الإماراتيين في فتح مدنهم للهجرة من أجل الحصول على نمو اقتصادي متسارع.[٣٧]

ذكرت جريدة الشرق الأوسط (٢٠٠٢م) أن حكومة الإمارات تدرس تجنيس الأجانب لتجنب مشكلة الخلل في التركيبة السكانية.[٣٨] ويبدو أن مسألة التجنيس لا تلقى ترحيباً كبيراً؛ كونها تتعارض مع السيادة الوطنية

(٣٦) صحيفة إيلاف الإلكترونية، الخميس ٨ مارس ٢٠٠٧م.

(٣٧) مجلة حطة الإلكترونية http://www.hetta.com (العدد ٥٢–السنة الثالثة عشرة– ٤–٢–٢٠٠٩م).

(٣٨) جريدة الشرق الأوسط في عددها (٨٧٤٣) الصادر يوم الثلاثاء ١ رمضان ١٤٢٣هـ ، الموافق ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م.

في ظل هذا الخلل الكبير في التركيبة السكانية. ويرتبط هذا مع الشعور بأن هوية المجتمع الإماراتي تعاني أزمة حقيقية نتيجة لخلل التركيبة السكانية؛ فقد أطلق موقع الأسواق العربية تحذيراً بأن الإماراتيين سوف يصبحون أقلية في بلادهم؛ إذ أصبحوا خمس عدد السكان فقط (حيث يبلغ العدد الإجمالي للسكان نحو ٥ ملايين نسمة منهم أربعة ملايين أجنبي)، يمثل الهنود العدد الأكبر في هذه التركيبة؛ حيث يبلغ عددهم ٣,١ ملايين نسمة، بينما تشير نشرة **The Economist Intelligence Unit** في عددها الصادر في نوفمبر ٢٠٠٧م إلى أن عدد سكان الإمارات الأصليين نصف عدد المهاجرين الهنود البالغ ١,٥ مليون نسمة. ويؤكد الخبر أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن عدد السكان الإماراتيين سوف يصبح فقط ٢٪ عام ٢٠٢٥م. كما أنه يثير مخاوف ثقافية عميقة، أهمها تراجع اللغة العربية التي أصبحت اللغة الثانية أو الثالثة بعد اللغة الإنجليزية واللغات الهندية.[٣٩] ويؤكد الديحاني (١٩٩٨م) أن هناك أربعة أبعاد لخلل التركيبة السكانية في الخليج، البعد الأمني، والبعد الثقافي، والبعد السياسي، والبعد الاقتصادي؛ وتعمل جميع هذه الأبعاد على خلق مشكلة مركبة تعانيها المجتمعات الخليجية حالياً.[٤٠] وتبدو مسألة الهوية الوطنية والهوية الثقافية (بما فيها المعمارية) في حالة مأزق كبير؛ كونها تفقد أساسها الأول، وهو السكان الذين عادة ما يعبرون عن هوياتهم بشكل عفوي، وغالباً ما تشكل هذه العفوية الهوية العامة للمجتمع والمدينة.

يرى محمد عبيد غباش في مقالته «عن التركيبة السكانية وبؤس اليمن السعيد» في جريدة العالم أن أغلب سكان الإمارات لن يتنازلوا عن المكاسب

(٣٩) Alaswaq.net. (يوم الإثنين ١٦ رجب ١٤٢٨هـ الموافق ٣٠ يوليو ٢٠٠٧م). ولقد تم عقد عدد من اللقاءات والمؤتمرات لتأكيد الهوية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، آخرها "مؤتمر الهوية الوطنية" الذي عقد في إمارة الشارقة يومي ٢٠– ٢١ أبريل ٢٠٠٩م، وشارك فيه عدد كبير من المفكرين مثل محمد أركون وبرهان غليون وطارق رمضان، ومن الإمارات عبالخالق عبدالله وسعيد حارب وشيخة سيف الشامسي.

(٤٠) الديحاني، ماجد صالح، (١٩٩٨م)، مرجع سبق ذكره.

الاقتصادية الكبيرة من أجل أن تتزن التركيبة السكانية، وأكد أنه حذر في مقالات سابقة تعود إلى عام ١٩٧٩م إلى «شعب الـ ٧٪». ويرى أن الإمارات باستثناء أبوظبي لا تملك أي موارد تجعلها في بحبوحة اقتصادية إلا بدائل السياحة والاستثمار العقاري، وهو ما يساعد على خلل التركيبة السكانية الذي يبدو أن لا رجوع عنه.(٤١) ومع ذلك فإن أبوظبي نفسها تعتزم زيادة عدد سكانها من ١,٦ مليون إلى ٣,١ملايين في خطتها المسماة «رؤية أبوظبي ٢٠٣٠م».(٤٢) ويبدو أن حكومة دبي تنبهت للمخاطر الكبيرة التي تفرضها التركيبة السكانية وتملكها للعقار في الإمارة، لذلك أصدر حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد مرسوماً لتنظيم ملكية العقارات في الإمارة (رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦م)، وحصرها في المواطنين ومواطني دول مجلس التعاون والشركات التي تعود لهم مع بعض الاستثناءات بإذن الحاكم. وقد تضمن القانون ١١ فصلاً اشتملت على ٢٩ مادة تفصيلية. كما بدأت الأصوات مؤخراً تتعالى الأصوات من أجل حماية الهوية الوطنية بعد المبادرة التي تبناها رئيس دولة الإمارات عام ٢٠٠٨م. فقد تم تطوير ٦٦ مبادرة للتعامل مع مشكلة التركيبة السكانية، وتم عقد العديد من اللقاءات والمؤتمرات خلال عام ٢٠٠٨ من أجل تطبيق هذه المبادرات.(٤٣) وعلق المفكر السياسي الإماراتي الدكتور عبدالخالق عبدالله على هذه المبادرات بقوله: «الحقيقة أنه لاحاجة إلى هذا العدد الكبير من المبادرات، فكل ما تحتاجه الإمارات مبادرة واحدة جسورة تخفف من سرعة النمو الاقتصادي الذي يدفعنا إلى حافة الهاوية أكثر مما يقودنا إلى القمة».(٤٤) وهو يؤكد هنا أن الإمارات تعاني خللاً تنموياً أكثر من الخلل السكاني؛ كونه

(٤١) موقع جريدة العالم http://www.alalam.ae

(٤٢) الكواري، علي، (٢٠٠٨م)، مرجع سبق ذكره.

(٤٣) يمكن الرجوع لموقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

(٤٤) عبدالله، عبدالخالق، (٢٠٠٨م)، «خلل تنموي أم خلل سكاني؟»، صحيفة الوقت البحرينية، ١ يونيو ٢٠٠٨م.

نمواً قائماً على «فكرة النمو من أجل النمو وليس النمو من أجل الإنسان والوطن والمستقبل».

ويظهر أن هناك من ينظر إلى مشكلة التركيبة السكانية نظرة آنية، تفتقر إلى بعد النظر؛ فهاهو ضاحي خلفان (رئيس شرطة دبي) ينظر إلى المشكلة بشكل آني، ويقيم وضع السكان الأجانب بأنهم مسلمون (٩٦٪)، وأن الجريمة بينهم منخفضة، وأنه لايوجد جهات خارجية تحرضهم على التظاهر، بينما يرى الدكتور حبيب الملا وأحمد الطاير أن الإمارات طرف في اتفاقيات ملزمة تعطي العمال الأجانب حقوقاً اقتصادية وسياسية.(٤٥) على أن قائد شرطة دبي قد غير رأيه بعد ذلك، فها هو يقول إن خلل التركيبة السكانية قد يؤدي إلى انقطاع سلالة الحكم في بعض الإمارات. كما أنه قال: «رجاء لشيوخ الإمارات أخشى أن نبني عمارات ونفقد إمارات».(٤٦) ويبدو أن عام ٢٠٠٨م كان عام المبادرات الخاصة بوضع الحلول لمشكلة التركيبة السكانية؛ فقد أقر نائب رئيس الدولة حاكم دبي خطة من خمس مبادرات لحل المشكلة، أهمها التعامل مع مليون ونصف المليون عامل بناء، منهم ٢٠٠ ألف عامل نجارة خرسانة، والبحث عن بدائل لكل العمالة البسيطة التي يمكن تعويضها ببدائل تقلل من جلب السكان من الخارج.(٤٧) على أن الأزمة المالية سوف تحد من نمو السكان، فهناك من يتوقع أن يقل عدد سكان دبي خلال ٢٠٠٩م بنسبة ٨٪، وسوف يصاحب ذلك تراجع في النمو إلى معدل ٥,٢٪ مقارنة بـ ٨٪ في العام الفائت.(٤٨) وهذا في حد ذاته يمثل إشكالية كبيرة سوف تواجهها مدينة دبي خلال الأعوام القادمة.

إن الهجرة الوافدة إلى الإمارات عملت على تقليص نسبة الإماراتيين بالنسبة إلى عدد السكان على مر السنين. وحيث إن نسبة غير العرب هي النسبة الأكثر

(٤٥) جريدة الاقتصادية، العدد ٥١١٠، ٨ / ١٠ / ٢٠٠٧م.

(٤٦) الشرق الأوسط ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨م.

(٤٧) موقع شبكة الأخبار العربية Moheet.com

(48) http://www.arabic.xinhuanet.com

فليس من المستغرب ألا تحوي المدن الإماراتية عناصر تعكس الصفة العربية، فالهجرة العالمية أوجدت مدنا عالمية.[٤٩] ولعل تلك البدايات التي لم تتوقف إلى اليوم هي التي صنعت من منطقة الخليج فضاء عمرانياً للمغامرات وللتوسع غير المنطقي، ولتجريب كل الأفكار التي لا تقبل في مناطق أخرى، فما دام الغطاء السكاني المحلي مكشوفاً فهذا يعني غياباً كاملاً للبعد الثقافي المحلي الذي عادة ما يوازن بين توسع المدينة وهويتها الثقافية.

والواضح هنا أن مشكلة التركيبة السكانية تمثل المفصل الرئيس في نمو المدينة في الخليج العربي من عدمها، إذ إن هذه المدن ترتكز – بشكل أساسي – على جلب السكان من خارج المنطقة، فالتوسع العمراني والاقتصادي هو نتيجة لهذا المد السكاني المستورد. على أن هناك ظاهرة مهمة ارتكزت عليها مدينة دبي – على وجه الخصوص – هي أن النمو العقاري في المدينة كان يهدف إلى توفير فرصة «المسكن المؤقت» أو «مسكن الإجازات» الذي يجعل من دبي محطة أعمال و«مدينة الترانزيت» الرئيسة في المنطقة، لذلك يصعب وضع اللوم كله على التركيبة السكانية، فإذا كانت هذه التركيبة تنذر بالخطر السياسي، وتهدد الاستقرار الاجتماعي، وتهدم الهوية الثقافية للمدينة في الخليج فإن المد العقاري الذي مارسته مدينة دبي خلال العقد الأخير هو مد يعبر عن مشروع استثماري مختلف يتقاطع مع خلل التركيبة السكانية فقط في أنه جلب للإمارات عمالة جديدة بأعداد كبيرة (خصوصاً في مجال البناء)، لكن تأثيره أبعد من التركيبة السكانية؛ لأنه فتح المدينة للإقامة الدائمة لعدد كبير من الناس لا يشملهم تعداد السكان لكنهم يمارسون حياتهم ونشاطهم التجاري في مدينة دبي جزئياً وفي أوقات مختلفة من السنة. فإذا ما نظرنا إلى خلل التركيبة السكانية وصورة «المدينة المؤقتة» أو «المدينة الترانزيت» التي رسختها دبي في العقد الأخير شعرنا بعدم استقرار المدينة وتحولها إلى مجرد مشروع تجاري.

(49) Unwin, P. (1981), The Contemporary City in the United Arab Emirates, in The Arab City, its Character and Islamic Cultural Heritage, Proceedings of a Symposium held in Medina, Kingdom of Saudi Arabia, 28 Feb-5 Mar

٢-٢ - التجربة المدينية والثقافة البترودولارية :

يمكن إرجاع مصطلح مدن «البترودولار» إلى مرحلة الطفرة البترولية الأولى (منتصف السبعينيات من القرن الماضي). هذا المصطلح يشير إلى التأثير السريع للوفر المالي الذي نتج عن الطفرة الأولى (١٩٧٣-١٩٨٠م)، وقد ارتبط في الأذهان بمعان وتفسيرات سلبية، ولم ينظر إليه على أنه تنمية وتطور. التصور العام عن تلك الفترة كان يمثل حالة «المدن السطحية» «المحدثة النعمة» التي تفتقر للأسس الثقافية والاجتماعية التي عادة ما تعتمد عليها المدن الكبيرة في نموها وتطورها. لذلك فإن مصطلح مدن «البترودولار» التصق بمدن الخليج على وجه الخصوص؛ كونها مدناً نشأت فجأة وبسرعة نتيجة للطفرة البترولية وفي منطقة صحراوية خالية من أي موارد مهمة سوى النفط، ودون وجود المقومات الاجتماعية والثقافية والسكانية التي تبرر هذا النمو والتمدد السريع لهذه المدن. وفي الحقيقة يمكن اعتبار الأساس الذي قامت عليه مدينة مثل دبي هو ثقافة «البترودولار» التي شجعت حكام المدينة على تبني مشروع توسعة الميناء والخور وإعداد المدينة بشكل كامل لمرحلة ما بعد الطفرة النفطية الأولى.

لقد أحدثت تلك الطفرة وما صاحبها من حداثة «بترودولارية» خللاً في مدن الخليج وفي تركيبة سكانها حتى في اقتصادياتها؛ فبينما تبدو تلك المدن حديثة وترتفع فيها البنايات المتعددة الطوابق المكسية بالزجاج، كان السكان المحليون أنفسهم يعيشون داخل ثقافاتهم المحلية التي لم تنكسر بعد. تشكلت من هذه الظاهرة حالة انفصام في الشخصية عاشتها مدن المنطقة؛ فهناك من يعيش الحداثة؛ لأنه أتى منها (الوافدون) وهناك الذي مازال يعيش ثقافته المحافظة (السكان المحليون) على الرغم من كل مظاهر الحداثة المادية والعمرانية التي بدأت تظهر على هذه المدن. في واقع الأمر، فإن الانفصام في الشخصية بين قيم الحداثة ومظاهرها المادية في العالم العربي يمثل ظاهرة عربية متفاوتة الدرجات خلال القرن العشرين.[٥٠] ولعل حالة

(50) Jarbawi, A. B. (1981) Modernism and Secularism in the Arab Middle East, Unpublished Ph.D. Thesis, Cincinnati, University of Cincinnati.

مدن الخليج حتى اليوم تمثل أهم تلك الحالات؛ فقد بدأ الانفصام في شخصية هذه المدن منذ تلك الفترة وتعقد كثيراً إلى أن وصل مرحلة «اللاعودة»، وعندما نقول إنه لا عودة عما حدث للمدينة في الخليج؛ ذلك لأن العودة نفسها ستكون مكلفة جداً ولا نعتقد أنه بقدرة حكومات المنطقة تحمل تكاليفها.

إن «بريق الحداثة» المادي كان وراء الأزمة الحالية التي تعيشها مدن المنطقة، ويظهر أن الفترة الفاصلة في تاريخ هذه المدن كان خلال السبعينيات عندما بدأت تلك المدن تخرج عمرانياً وسكانياً وثقافياً واقتصادياً عن حدودها المرسومة لها. لقد كانت تلك الفترة هي بداية تشكل دول المنطقة سياسياً، وظهرت الحاجة إلى بناء «المدينة الدولة» بشكل واضح على أثر إيقاع التنمية العمرانية. المفارقة هنا هي أن الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي في بداية الستينيات رفض مخططاً للمدينة، وقال إن هذه مدينة أبو ظبي وليست باريس على الرغم من أن المخطط كان بسيطاً ولا يصور أبوظبي كمدينة كبيرة، ومع ذلك فقد رفضه الحاكم؛ لأنه كان يرى أن نمو المدينة بحسب تطورها الطبيعي أفضل لها.[٥١]

على أن الأمر قد تغير بعد ذلك؛ ففي أبوظبي أصبح الأمر أشبه بمشهد في فيلم، فالمدينة تنشأ من لاشيء حيث بداية النهوض من العدم لتشق المدينة طريقها لتصبح عصرية، كما يصف ذلك رجل الأعمال الإماراتي محمد الفهيم في كتابه من المحل إلى الغنى – قصة أبوظبي ، حيث عاصر الكاتب نشأة المدينة في منتصف الستينيات من القرن العشرين وبداية فترات التطور بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي سنة ١٩٦٦م.[٥٢] وهنا يجب أن نشير إلى الاستقرار السياسي الذي أتاح الفرصة كاملة للتنمية العمرانية؛ فبعد نيل دول المنطقة استقلالها من الانتداب البريطاني، بدأت فترة جديدة في مطلع السبعينيات

(51) Trench Richard. (1995), "Arab Gulf Cities: Doha, Abu Dhabi, Dubai, Sharjah, Ras Al Khaimah, Archive Edition.

(٥٢) الفهيم ، محمد، (١٩٩٦م)، من المحل إلى الغنى – قصة أبوظبي، لندن ، مركز لندن للدراسات العربية.

تركت بصماتها واضحة على المدينة، فقد كانت هناك أحلام لساسة المنطقة توافرت لها الظروف لتحقيقها، وحدث استقرار سياسي رافقه تدفق هائل للثروة ساهما في بناء مدن حديثة متحولة لم تستقر حتى اليوم.

يصف (كاستيلو) في كتابه التحضر في الشرق الأوسط أبوظبي بأنها مدينة ذات ماركة تجارية جديدة (**Brand new city**).[٥٣] ويقول (بوت مان) في مجلة **National Geographic** سنة ١٩٧٥م: إنها: (مدينة اللحظة)(**Instant city**).[٥٤] وبالتأكيد فإن تعليق (بوت مان) كان يصف جزءاً من تطور المدينة خلال منتصف السبعينيات فقط دون استكمال الأجزاء المتلاحقة من تكوين المدينة. أما مجلة (**Architectural Review**) فتصف المدينة في منتصف السبعينيات بأنها موقع بناء كبير.[٥٥] أما لـ (**Unwin**) فهي مدينة عالمية.[٥٦] ويبدو أن هذا الوصف مناسب لكل مدن الخليج العربي؛ ففي الفترة نفسها (ما بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٢م) أصبحت الرياض عاصمة لمؤسسات الحكومة السعودية، وتوسعت مساحتها بشكل لافت للنظر.[٥٧] وتبدو هنا فكرة بناء «المدينة الرمز» واضحة جداً في المنطقة؛ كونها تمثل حالة تعويضية عن النقص الواضح في البنية الثقافية والمعرفية التي كانت تفصل المنطقة عن باقي المناطق العربية.[٥٨]

(53) Costello, V. (1977), Urbanization in the Middle East, Cambridge University Press: Cambridge

(54) Putman, J. (1975), The Arab World in Natinal Geographic, Vol. 148, No. 4

(55) Cantacuzino, S & Browne , K. (1977), The United Arab Emirates, The Architectural Review, Vol. CLXI, No. 964

(56) Unwin, P. (1981), Op. Cit.

(57) Al-Naim, Mashary. (2008), «Al-Riyadh: The City of Institutional Architecture», In Al-Sheshtawy,Y. Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development», London, Routledge, pp. 118-151.

(٥٨) إن التدفق الهائل في أعداد الوافدين على مدينة أبوظبي أوجد عجزاً في أعداد المساكن؛ ففي سنة ١٩٦٧م كان الطلب على الإسكان قوياً لدرجة أنه تعين على شركات المقاولات أن تشيد مخيمات لإسكان المهندسين والإداريين والعمال؛ لأنه لم يكن يتوافر مساكن لهم. وكانت =

ويذكر هنا بدر عبدالملك في كتابه، أبوظبي (ذاكرة مدينة) أن المباني في أبوظبي جاءت مع مخاض متعدد الأذواق عالمياً، حتى بدت العمارات للبصر لوحة جميلة تتناغم وتتناسق على الرغم من ارتفاعها وتقاربها.[٥٩] ويقول (ويلفرد ثيسجر) الملقب بمبارك بن لندن في مقدمة كتابه «رمال الصحراء» المترجم إلى العربية: إنه عندما عاد إلى الإمارات للمرة الأولى عام ١٩٧٧م بعد أن غادر المنطقة في ١٩٥٠م: « تملكني الامتعاض وخيبة الأمل بسبب التغيرات التي أحدثها اكتشاف وإنتاج النفط .... وفي أبوظبي رأيت الأبنية الشاهقة

= الشقق السكنية تسكن فور إنجازها (الفهيم ، محمد، (١٩٩٦)، من المحل إلى الغنى). على أن هذه الأزمة لم تقف عند حدها الوظيفي بل أوجدت ما يمكن أن نسميه «الافتقار للمتخصصين» في مجال العمارة والتخطيط، وبالتأكيد فإن ذلك كان له إسهام واضح في تحييد الثقافة المحلية ودفع المدينة الإماراتية إلى الخارج. ومع ذلك فإن الإرادة السياسية والمجتمعية أوجدت بعض التوازن. لو عدنا إلى قطاع الإسكان الذي يمثل جزءاً مهماً في بناء الصورة العامة للمدينة الإماراتية نجد أن الاعتمادات المالية لهذا القطاع بدأت بالتزايد، وكان الطلب على العاملين في هذا القطاع تجاوز المعدلات السائدة في المنطقة. فخلال الفترة من ١٩٧٢م إلى سنة ١٩٧٩م وصلت المبالغ المنفقة على مشاريع البناء والتشييد في الحكومة الاتحادية إلى ٢,٣ مليار درهم (وزارة الأشغال العامة والإسكان (١٩٧٩م) دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في التنمية القومية). بينما بلغ الإنفاق في إمارة أبوظبي ٧,٦ مليارات خلال الفترة نفسها مقارنة بـ ١,٤مليار تم إنفاقها خلال الفترة من ١٩٦٢م إلى (مخلوف ، عبدالرحمن (٢٠٠٠م)، مدينة أبوظبي – لمحات عن رحلة تحديثها، محاضرة بالمنتدى الثقافي، نادي أبوظبي السياحي). وارتفع عدد المشاريع في الحكومة الاتحادية المنفذة بوساطة وزارة الأشغال من ١٦ مشروعاً، سنة ١٩٧٢م إلى ١٨٩ مشروعاً سنة ١٩٧٩م، وتضاعف عدد العاملين في الوزارة من ١٤٢عاملاً سنة ١٩٧٢م إلى ٩٣٥ عاملاً سنة ١٩٧٩م (للمزيد راجع: وزارة الأشغال العامة والإسكان (١٩٧٩) دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في التنمية القومية.). وشكل العاملون في قطاع البناء والتشييد سنة ١٩٧٦م نحو ٣٠٪ من إجمالي العاملين في جميع القطاعات (انظر إلى: وزارة الأشغال العامة والإسكان (١٩٨٠م) دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في التنمية القومية).

(٥٩) بدر عبدالملك، (٢٠٠١)، أبوظبي ذاكرة مدينة (سيرة ذاتية) ١٩٦٨-١٩٧٠م ، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات.

ومصافي النفط تحتل ما كان في الماضي صحراء خالية، فخيل إلي أن المدينة ترمز إلى كل ما كنت أنفر منه وتطيح بما تبقى من أحلامي في العودة إلى الجزيرة العربية».[٦٠] ووصف (خصباك) المدن الكبرى في الإمارات بأنها تشهد حركة عمرانية عملاقة وكانها في سباق هستيري مع الزمن.[٦١] وبالتأكيد فإن المراقب لتطور مدينة أبوظبي يجد اختلافاً في البيئة المبنية والبصرية غير مسبوق في تاريخ التطور وعمليات التحديث التي تمر بها المدن عبر العصور. فخلال الفترة من منتصف الستينيات من القرن العشرين حتى اللحظة مازالت معالم المدينة في تغير مستمر. حالة عدم الاستقرار لمدن المنطقة لم تكن أبداً حالة إيجابية بل أثرت على الاستقرار الاجتماعي للمدينة وغيرت من تركيبتها السكانية، وحولت سكانها إلى «متحضرين» شكلاً بينما هم في حالة عدم استقرار ثقافي وقيمي يظهر فيها الصدام بين التقاليد وعملية التحديث بشكل واضح على امتداد منطقة الخليج وليس في مدينة أبوظبي فقط .[٦٢]

(٦٠) ويلفرد ثيسجر ، (٢٠٠١م)، الرمال العربية ، مويت إيت للنشر.

(٦١) خصباك ، شاكر، (١٩٧٧)، دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة في الجغرافية الاجتماعية، مطبعة الإرشاد ، بغداد.

(٦٢) لقد توسعت المدن وتضاعفت مساحاتها في فترات زمنية متقاربة. فحتى سنة ١٩٦٠م كانت مساحة مدينة الشارقة ما يقارب ٠,٥ كيلومتر مربع، قفزت إلى ٢٣ كيلومتراً مربعاً سنة ١٩٧٨م؛ حيث تضاعفت المساحة ما يقارب ٤٦ ضعفاً (حكومة الشارقة (غير محدد التاريخ) النمو العمراني والحضري لمدينة الشارقة، دور التخطيط العمراني، دائرة التخطيط والمساحة ، مركز الدراسات والبحوث). وتشير الأرقام إلى أن عدد رخص البناء في مدينة الشارقة قفزت من ٨٧١ رخصة سنة ١٩٧٢م إلى ٢٢١١ سنة ١٩٧٥م (الأمبابي ، عبدالواحد، (١٩٧٦م) الشارقة اليوم، مركز الثقافة، بلدية حكومة الشارقة). وتم منح مايقارب ٤٠٠ رخصة بناء لمبان متعددة الأدوار في مدينة أبوظبي سنة ١٩٧٦ Bonine, M. (1980), The Urbanization of the Persian Gulf Nations, in Cottrell, A (ed) The Persian Gulf States. A General Survey, The Johns Hokins University press, Baltimore & London).. ويبدو أن معدلات النمو في المدن الإماراتية من أعلى المعدلات في بداية السبعينيات؛ حيث بلغ معدل النمو لسكان المناطق الحضرية بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٥م =

ولو عدنا لبدايات التخطيط العمراني في دبي، الذي كان يفترض أن يقدم خططاً متوازنة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية، ويتحكم في نمو المدينة لوجدنا أن مخطط التنمية التنظيمي لمدينة دبي المعد بوساطة الاستشاري (جون هارس) من أول الدراسات التخطيطية التي سلطت الضوء على مسببات التحول في البيئة المبنية في مدينة دبي في نهاية الستينيات.[٦٣] وعلى الرغم من إثارة تقرير هارس العديد من التوصيات وخيارات التنمية فإنه لم يتم ترجمة العديد منها إلى أرض الواقع خصوصاً ما يتعلق بالمحافظة على هوية المدينة ونسيجها التقليدي.[٦٤]

= نحو ٢٦٪ و ٢٠٪ في كل من أبوظبي ودبي على التتابع (Bonine, M. (1980), Op. Cit).. كما كانت الفجوة الهائلة بين العرض والطلب على المباني السكنية والإدارية في المناطق الحضرية من العوامل التي شجعت على زيادة الرغبة– خاصة القطاع الخاص والأفراد– على البناء. فقد ارتفع سعر المتر المربع من ٣٩٠ درهماً سنة ١٩٧١م إلى ١٢٠٠ درهم سنة ١٩٧٦م (Ministry of Pblic Works & Department of Public Works. (1976), Research, Statistics and Public Relations Division, Department of Public Works, Abu Dhabi.). ومع تعاظم الطلب على البناء ارتفعت أسعار البناء والطلب على العاملين في هذا القطاع، وكذلك الاستثمار في قطاع المقاولات ومواد البناء والأعمال الاستشارية.

(63) Harris, Joun, R. (1971), Dubai Development Plan Reviem, May 1971

(٦٤) فمثلاً، على الرغم من هذه اقتراح الحفاظ على المباني التقليدية فى تقرير هارس في بداية السبعينيات فإن أول مبادرة للحفاظ على المباني القديمة كانت ١٩٨١م بقرار ترميم بيت الشيخ سعيد. التوصية بالحفاظ على البيئة العمرانية التقليدية كان من الصعب تبنيها في فترة الطفرة. ففي تلك الفترة كان الاتجاه قوياً نحو الأخذ بفكرة حداثة المدينة. فمثلاً يشير (Ames) إلى أن الحفاظ على منطقة البستكية في دبي كان يواجه تحدياً فرضه تيار لإعادة تعمير المنطقة. ففي نوفمبر ١٩٧٥م تبنى المجلس البلدي توجهاً لإعادة تطوير منطقة البستكية؛ الأمر الذي يعني هدم المباني القائمة. فقد تم منح تراخيص لبناء مبان متعددة الأدوار

Ames, Edmund. (1977), Physical Planning-United Arab Emirates, report prepared for the Government of the UAE, United Nations Development Program). ويذكر (Page) أن صناع القرار كانوا – إلى حد كبير – يتبنون اتجاهات مغايرة نحو الحفاظ على البيئة المبنية التقليديـة خاصة مع توافـر الأمـوال من عوائد =

ومن الواضح أنه على مستوى مدن المنطقة كلها وليس فقط المدن الإماراتية كان هناك توجه للتخلص من قلب المدينة التاريخي؛ وكأنه تخلص من كل مظاهر الفقر الذي كان يعم المنطقة، حتى إن مدينة الكويت كلها هدمت وتحولت إلى أرض فضاء لم يقم عليها أي مشروع حتى اليوم، وكأن الرسالة هي فقط أنه يجب محو تاريخ المدينة الخليجية وبأي طريقة كانت؛ الأمر الذي عمق مسألة «قشرية» المدينة وأضعف جذورها الثقافية وجعلها تنفتح على معادلة «رسملة المدينة». محو التاريخ سهل من المغامرات الاستثمارية العقارية داخل مدن المنطقة وفتحها سكانياً حتى إنها تحولت إلى مدن «مليونية» غريبة عن المنطقة. لقد ساعدت الطفرة النفطية الأولى على هذا التوجه السلبي نحو المدينة؛ فقد كان الهدف هو صناعة مدن جديدة بالكامل مع قطع كل الارتباطات مع الجذور الثقافية والمحلية.

٢-٣ - خصائص المدينة «البترودولارية»:

يمكن أن نتوقف عند قضيتين مهمتين ساعدتا على نهوض «المدن البترودولارية» في المنطقة؛ أول تلك القضايا هي التركيبة الديموغرافية التي يبدو أنها بدأت تأخذ منحى «الهجين السكاني» الذي جعل من هذه التجمعات العمرانية الجديدة تتفلت من هويتها المحلية وتتجه نحو «المدن المتعددة الجنسيات» التي يصعب تحديد نمط اجتماعي فيها. أما القضية الأخرى فهي الفوائد المادية الكبيرة التي استغلتها مجموعات القوى والمتنفذين في هذه المدن؛ فقد كان للتوسع العمراني فوائد عدة، أهمها أنه أصبح للأرض قيمة وزيادة السكان المستوردين تعني - بشكل أو بآخر -

---

= البترول. فالرغبة كانت قوية نحو إلغاء رموز الفقر والتخلف. إضافة إلى العمل على توفير متطلبات الحياة العصرية في المدينة الناشئة بهدف جذب رجال الأعمال والاستثمارات الجديدة، هذا بدوره كان أحد العوامل التي أسهمت في التضحية بجزء كبير من البيئة التقليدية في المدينة القديمة (Page, Richard, Adams. (1992), Growth and Change in the Arabian Gulf: A case study of Dubai, Master Thesis, University of Texas at Austin.

زيادة رقعة المدينة وزيادة قيمة الأرض فيها وإمكانية استمرار المتاجرة في العقار. كل هذا كان يحدث مع خلفية سياسية تحلم بصناعة «مدن كبرى» تعبر عن الحداثة حتى لو كانت هذه الحداثة زائفة، لاتعبر عن رغبة الناس وحاجتهم.[٦٥] يمكن طرح سؤال لماذا حدثت تلك التنمية العمرانية، ولمن كانت؟ فقد تضخم هذا السؤال مع الوقت وأصبح خلال العقود الثلاثة الأخيرة السؤال الأهم الذي لايجد أي إجابة في ظل تضخم المدينة في الخليج بشكل لايخدم السكان المحليين.

إن مدن النفط والصحراء التي صارت تتشكل بسرعة فائقة لم تتح المجال لأي مراجعة؛ فقد بدأت مظاهر «رسملة المدينة» وتحولها إلى مشروع تجاري منذ تلك الفترة، ولكنها لم تأخذ ملامح واضحة. و قد اتسعت الفجوة بين حجم المدينة الذي صار يزداد بسرعة هائلة وحجم السكان المحليين إلى درجة أنه لم يعد هناك بد من الاستمرار في استيراد سكان لملء هذه المدن (وافدين). الهدف هنا كان التنمية، على الرغم من أن منطق التنمية هنا لم يكن واقعياً؛ كون التنمية يجب أن تكون ضمن الحدود التي يحتاجها السكان أنفسهم. لقد تم اعتبار مدن المنطقة كمناطق مفتوحة للهجرة، وبدأ مسلسل التغير في التركيبة السكانية يزداد ويتسع إلى أن وصل الوضع الذي أصبح فيه السكان المحليون أقلية داخل تلك المدن.

ويبدو أن مدن اللحظة التي كانت تتشكل خلال سنتين – هي عمر بناء المشروع – تركت آثاراً عميقة وغائرة في المجتمع الخليجي؛ فمنذ تلك اللحظة بدأت حالة الانفلات، وتحولت المدينة إلى ما يشبه المشروع التجاري، وأصبح لكل

(٦٥) يمكن فهم هذا التوجه كذلك من تحسين المدن من الداخل بحجة التطوير والقضاء على العشوائيات، كما يحدث الآن في مدينة جدة التي تحتوي على ٥٢ منطقة عشوائية، حيث تم الإعلان مؤخراً عن مشروع تطوير منطقة خزام التي تحتوي على عدد من العشوائيات بينما المشروع في حد ذاته عقاري / استثماري هدفه – بالدرجة الأولى – الاستفادة من المواقع المتميزة للعشوائيات بحجة تطويرها، بينما ما سينتج فعلاً هو تهجير سكانها وتوسيع دائرة العشوائيات خارج المدينة. جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٠٩٤، الإثنين ١٧ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ / ١٣ أبريل (نيسان) ٢٠٠٩م.

قطعة أرض قيمة؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل جماعات النفوذ لخلق أراضٍ جديدة تدر عليهم مكاسب كبيرة دون أي جهد.(٦٦) لقد أدى هذا العمل إلى تمدد المدن في المنطقة في العقود الثلاثة اللاحقة، وتحولت قرى الطين والعرش فجأة إلى مدن تسيطر عليها المباني المتعددة الأدوار؛ الأمر الذي وصفه أحد الكتاب الغربيين بأنه قد يثير الغيرة والحسد لدى الإداريين الغربيين. (٦٧) وهي نظرة تعبر عن الرؤية الغربية التي تقيس الأمور بمنظارها لا بمنظار الواقع المحلي؛ وذلك أن الرغبة في التعمير والتحديث والتخلص من آثار الماضي المرتبط بالحرمان هي التي دفعت صناع القرار نحو سرعة التشييد لا الحاجة الفعلية للتنمية، وبذلك فإن الحسد الذي يتكلم عنه بعض الغربيين هو حسد في غير محله؛ لأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمدن في الخليج لا يبرر النمو غير المنطقي في تلك الفترة. وهذا ما يؤكده (Alif) الذي أشار إلى أن الرخاء الاقتصادي لم يتح الفرصة للدراسة وإنما كان التوجه قوياً نحو تبني برامج عملية؛ حيث كان الوقت والسرعة هما المحفزين.(٦٨) ففي كثير من دول العالم الثالث كانت مشاريع التنمية تبحث عن التمويل بينما كان الحال في دول الخليج أن الأموال تبحث عن مشاريع التنمية.(٦٩)

---

(٦٦) فمثلا نلاحظ أن المطارات الجديدة في كثير من مدن المنطقة توضع بعيدة جداً عن المدينة من أجل أن تمتد الرقعة العمرانية لهذه المدن إلى المطار ومن ثم تتحول الأراضي التي تقع على جانبي الطريق إلى ملكيات عقارية ذات قيمة كبيرة بينما كانت في السابق لا تساوي شيئاً. على أن الأمر المهم هنا هو أن مجموعات النفوذ في المدينة غالباً ما تستولي على هذه الأراضي في وقت مبكر ومن ثم تعود وتبيعها إلى المواطنين والمستثمرين بأسعار باهظة.

(67) Bonine, M. (1980), Op. Cit

(68) Alif, M.A. (1981), Housing of Citizen of Limited Means, United Nation Assistance, Ministry of Public Works & Housing.

(٦٩) عبدالله ، عبدالخالق ، (أكتوبر ١٩٩٣م)، التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج العربية ، السياسة الدولية ، عدد ١١٤ ، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام، القاهرة.

لقد أصبح النمو والتوسع في المناطق الحضرية متسارعاً لدرجة أن نمو المدن فاق كل الخطط الموضوعة؛ الأمر الذي كان يتطلب إعادة النظر في مخططات التنمية الحضرية أو تعديلها أو تغيرها. ففي مدينة عجمان – مثلاً – لم يتم التقيد بمخطط المدينة الذي أعد في منتصف السبعينيات بسبب النمو العمراني المتسارع.[٧٠] كما تعتمد رؤية عجمان ٢٠٣٠م على بناء عجمان بالكامل؛ أي التعامل معها كمشروع عمراني واحد مع تأكيد توافر أراضٍ للمواطنين حتى عام ٢٠٥٠م، ولا نعلم ماذا سيحدث بعد هذا التاريخ، وإلى أين سيذهب سكان المدينة؟ ومن الواضح أن الحركة العمرانية تتجه إلى إعادة تشكيل مدن المنطقة لتواكب المتطلبات الجديدة للمدينة الاماراتية التي بدأت وظائفها تتحول من مدن ساحلية تعتمد على الصيد والتجارة التقليدية إلى مدن لها وظائف جديدة لم تألفها المدينة من قبل، أدت مع الوقت إلى تفريغها من سكانها وتحويل اقتصادها إلى نشاطات تعتمد بالدرجة الأولى على التسوق والترفيه الذي يعمل فيه السكان الجدد (المستوردون) وتصبح المدينة خالية في وسطها من قيمتها المحلية الاجتماعية.

والذي يتضح لنا هو أن الثقافة «البترودولارية» كانت تدفع مدن المنطقة إلى «البناء» كيفما اتفق وربما دون حاجة أو لحاجة وهمية ومفتعلة، نتجت عن استيراد سكان لبناء مدن ليست بحاجة إلى المبالغة في البناء بقدر ما كانت بحاجة إلى ترشيد في التنمية والتركيز على التنمية البشرية أكثر من أي شيء آخر. الرغبة في وجود «مدينة حديثة متحولة» هي التي صنعت هذه المدن «البترودولارية» وليست الحاجة الفعلية لوجود مثل هذه المدن، لذلك أصبح من الضروري أن تستمر في النهج نفسه والمغامرة نفسها؛ لأنها كانت مغامرة «من يدير المدينة» لا المتأثر بهذه المغامرة والذي يعيش آثارها يومياً وهم سكانها.

يجب أن نشير هنا كذلك إلى أن المدن «البترودولارية» كانت متعجلة جداً؛ لذلك لم تتح الفرصة أبداً لأي عمل مؤسساتي أن ينشأ فيها، خصوصاً أن الإرادة

(70) Bonine, Michael. (1995), Population & Development, Middle East Insight, special UAE issue

السياسية لم تكن تشجع مثل هذه المؤسسات، لذلك فإن التمدد العمراني حدث في تلك المدن في غياب كامل من أي مراقبة أو نقد أو ترشيد، وكانت كل الخطط العمرانية هي امتداد لأحلام الحداثة التي تبناها المسؤولون عن المدينة ومجموعات الضغط في المدينة والمتنفذون، ولم تنبع من رغبة مجتمعية تخولها للانسجام مع المجتمع وأفراده؛ لذلك فإن هذه المدن نمت كمدن متنافرة مع سكانها ومع ذلك فإن تلك التجربة مازالت في بداياتها على الرغم من أنها أحدثت مداً عاطفياً كبيراً، جعل كل المجتمعات في الخليج تتساءل عن تراثها العمراني الذي بدأت تشعر بفقدانه بشدة مع دخول العقد الأخير من القرن الماضي. تلك التساؤلات لم تجعل مدن «البترودولار» تتراجع عن أحلامها بل دفعها إلى مغامرات جديدة أدخلها بقوة إلى ظاهرة «المدن الكونية» التي «فجرت» مدن المنطقة وحولتها إلى «شظايا» مدينية متعددة الأقطاب والهويات.

على أن أزمة الهوية التي نشأت مع صورة المدينة في السبعينيات لم تتحلحل أبداً بل اتخذت أشكالاً عدة، وربما نسيت في فترة الثمانينيات والتسعينيات عندما تراجعت العائدات من النفط لكنها ظهرت بقوة مرة أخرى بعد حرب تحرير الكويت، وتشكل «العالم الجديد» الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام ١٩٩٢م، وتنامي الثقافة الكونية التي شجعتها وسائل الاتصال الكونية وظهور الشبكة العنكبوتية. كل هذه العوامل كانت تنذر بحقبة مدينية مختلفة، ربما كانت هي السبب الذي جعل من مدينة مثل دبي تصعد بشكل حاد في نهاية القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن لكي تصبح مدينة عالمية متعددة الثقافات، حتى إن المدينة الحالية تضاعف حجمها عدة مرات مقارنة بمدينة دبي في نهاية القرن العشرين. عقد من الزمن كان كافياً لتحول دبي إلى مدينة خارج مقاييس مدن المنطقة، وجعل مدناً قريبة منها مثل المنامة والدوحة تلاحقها وتتشبه بها. الجزء المتبقي من الدراسة يركز على هذه التحولات في مدينة دبي والمدن الأخرى في المنطقة التي تشبهت بها، ويركز على ملامح «الطفرة العمرانية» خلال القرن الواحد والعشرين، وما قد يحل بهذه الطفرة بعد الأزمة المالية الحالية.

٣- دبي والمتشبهات بها .. بريق الألفية الثالثة :

«المكان البارد، الموحش، الذي يشعرك دائما أنك غريب، زائد، وغير مرغوب فيه، المكان الذي تفترضه محطة، أو مؤقتاً فيصبح لاصقاً بك كالعلامة الفارقة. ربما لأنه مؤقت يصبح وحده الأبدي، كالقبر، لا يمكن الهروب منه أو مغادرته» (عبدالرحمن منيف – مدن الملح).[٧١]

لا أحد ينكر أن مدينة دبي ملأت السمع والبصر خلال العقدين الأخيرين حتى إنها أصبحت مثالاً يحتذى وحلماً لكثير من الساسة ومسؤولي المدن العربية. الصورة التي صنعتها دبي هي مدينة تخرج من عمق الصحراء من «اللاشيء» تقريباً لتصبح مدينة بمواصفات عالمية مثل تلك المدن التي ظهرت في شرق آسيا (سنغافورا وهونج كونج). كانت دبي تصور نفسها على أنها المدينة الاقتصادية الأولى في المنطقة ونقطة وصل بين الخليج والعالم. صاحب هذه الصورة تمدد عمراني محموم جعل من المدينة أكبر ورشة بناء في العالم، حتى إن الزائر لدبي خلال السنوات العشر الأخيرة يشعر أن المدينة كلها في حالة بناء أو أنها مشروع ضخم يبنى دفعة واحدة لكنه مشروع مستمر لاينتهي، لقد ترك هذا التسارع في النمو العمراني آثاراً اجتماعية واقتصادية وبيئية سوف نتناولها في هذا الجزء من الدراسة.

لم تكتف دبي بالتأثير على محيطها العمراني (الشارقة وعجمان وأبوظبي) بل امتدت إلى مدن في المنطقة كانت ساكنة لفترة طويلة مثل الدوحة، ومدن أخرى كانت تحاول أن تنمو لكنها تفتقر للموارد المالية مثل المنامة. والحقيقة أن الدوحة والمنامة تمثلان مدينتين خليجيتين وجدتا في دبي نموذجاً يحتذى، فقد تحولت هاتان المدينتان خلال العقد الأخير إلى مشروعين تجاريين خصوصاً مدينة الدوحة التي تمددت بشكل مخيف وظهرت فيها مشاريع عملاقة ومدن صغيرة داخل الدوحة الكبيرة، وتم استقطاب سكان جدد وجامعات عالمية ومتخصصين في جميع

(٧١) منيف، عبدالرحمن، (١٩٨٨م)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠.

المجالات لكن – في نهاية الأمر – تظل الدوحة البسيطة الساكنة حتى نهاية القرن العشرين هي المدينة التي تبقى في الذاكرة، بينما صارت المدينة الجديدة بذاكرة متحولة ابتلعت المدينة القديمة بكل سكونها وهدوئها.(٧٢) أما المنامة فتظل أهدأ من الدوحة ومن دبي بكل تأكيد، لكن تظهر ضاحية السيف وامتدادها إلى وسط المدينة منطقة سريعة النمو. ربما تكون المنامة أقل جذباً للسكان غير المواطنين؛ لأنها تعتمد بشكل كبير على وجود جارتها السعودية وارتباطها بها عن طريق جسر الملك فهد. لذلك فإننا نعتقد أن النمو في المنامة أقل تأثيراً على قيم المدينة وتأثيره السكاني محدود، لكن تبقى الإشكالية الطائفية سبباً رئيسياً في استيراد السكان وتجنيسهم، وهذا في حد ذاته خلل مديني لا تعانيه دبي أو الدوحة، كما أن الاعتماد على العمالة الوافدة في بناء المشاريع الجديدة في المنامة يظل سبباً رئيسياً لزيادة السكان.(٧٣) ومع ذلك فإن ما حدث من نمو عقاري غير مسبوق قد يكلف المدينة كثيراً؛ فقد تراجعت أسعار العقارات مؤخراً بنسبة ٥٠٪ وهو مؤشر خطير لما قد يحدث في المدينة مستقبلاً.(٧٤)

لقد انتقد (مايك جانكس) – وهو أستاذ في التنمية المستدامة في جامعة (أكسفورد بروكس) الانجليزية – تصنيف دبي على أنها «مدينة العالم»، وقال إن المدن العالمية تقاس بمقدار إنتاجها الاقتصادي ولا يوجد في العالم العربي مدينة عالمية، لكن يمكن أن يكون هناك مدن بمواصفات عالمية من خلال نوعية الحياة التي تقدمها. يؤكد (جانكس) أنه لا يوجد هناك مدينة مستدامة بشكل

(72) Salama, Ashraf. (2008), "Doha: Between Making an Instant City and Skirmishing Globalization", kView Points Edition, Architecture and Urbanism in The Middle East, Washington, The Middle East Institute, pp. 42-45.

(73) Ben Hamouche, Mustapha. (2004), "Manama: The Metrophosis of an Arab Gulf City", In Elsheshtawy, Yasser (ed) Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in A Globalization World, pp. 184-217.

(٧٤) أكد موقع الأعمال العربية أن أسعار العقارات في العاصمة القطرية تراجعت بنسبة ٥٠٪ وقيمة الإيجارات بما نسبته ٢٠٪. ونقل عن صحيفة (ذا بانانسيولا) اليومية أن أسعار الأراضي انخفضت بما يقارب ٣٠٪ Arabian business.com ، الأحد ٢٣ نوفمبر٢٠٠٨م.

كامل، وأن على المدن العربية أن تتكامل لا أن تتنافس، وأن لا تكرر نفسها.[٧٥] والذي يظهر لنا هنا أن هناك خللاً ما في تعريف معنى «المدينة المعولمة»؛ فكما يقول **Jennifer Robinson** إن فكرة المدينة الكونية نشأت لسد فراغ ما بعد "الكولونيالية".[٧٦] حيث يمثل الامتداد نحو الآخر والبعد العالمي حالة مهمة في هذه المدينة تغني عن الوجود المادي للآخر، ومن ثم فإن التحولات المادية الكبيرة على مستوى عمران المدينة في دبي والمدن الخليجية الأخرى لا تعبر عن البعد «الكوني» الحقيقي للمدينة المبني على الانفتاح على الآخر «خدماتياً» واتصالياً، وليس عن طريق التعبير العمراني الكوني والاستثمار العقاري. ومع ذلك فإن التنوع الثقافي يمثل جزءاً من المدينة الكونية، لكن هذا لايعني فقط عن طريق المدينة المتعددة الجنسيات.

٣-١ - المدينة الكونية والبعد العالمي "دبي والدوحة والمنامة":

ولو حاولنا فهم حقيقة كونية دبي والدوحة والمنامة كمدن ناهضة في منطقة الخليج تبنت خيار التنمية السريعة والصورة الذهنية الكونية لعمران المدينة وجدنا أن هذه المدن تفتقر لكثير من المعطيات التي تجعلها فعلاً مدناً كونية. أول تلك المعطيات هي الإشكالية الديموغرافية، إذ إن البنية السكانية لهذه المدن هشة وتعتمد بشكل كامل على سكان غير مواطنين ومن ثم فإن استقرار المدينة دائماً على المحك، وهذا يقلل من فرص استمرار تأثيرها الكوني. كما أن هذه المدن تفتقر إلى مؤسسات واضحة تدير المدينة خصوصاً فيما يتعلق بآلية اتخاذ القرار العمراني وأسلوب القضاء وحفظ الحقوق (شفافية المدينة ومؤسساتها الإدارية والحقوقية)، ومع أن مدينة دبي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال خصوصاً في مسألة الحكومة الإلكترونية وسرعة إنهاء الإجراءات والمعاملات الجماهرية

(٧٥) ورقة قدمت في مؤتمر عجمان للتخطيط العمراني الذي عقد في الفترة بين ٢٤-٢٦ آذار ٢٠٠٨م.

(76) Robinson, Jennifer. (2002), "Global and World Cities: a View from off the Map", International Journal of Urban and Regional Research, 26 (3), pp. 531-554.

المرتبطة بالتنمية وارتفاع مستوى الأمن في المدينة حيث تملك دبي جهازاً متطوراً للشرطة مقارنة بمثيلاتها في مدن المنطقة فإن أسلوب اتخاذ القرارات العمرانية مازال يعاني انفراد الرأي وغياب المؤسسات الديموقراطية. مفهوم المدينة الكونية في المنطقة مبتسر وغير واضح وغالباً ما يفسر على أنه الأبراج السكنية والمكتبية التي تملأ سماء المدينة مع غياب كامل للعوامل غير المنظورة التي تحتاج إليها المدينة.

والذي يظهر لنا أن دبي كانت تستمتع بثقافة «البترودولار»، وكانت تصنع مستقبلها وفقاً لهذه الثقافة.. وبسرعة مذهلة لم تتنبه لها باقي المدن في المنطقة إلا مؤخراً خصوصاً عندما تحولت دبي إلى نقطة جذب سياحي ومحطة انتقالية (ترانزيت) عالمية. هذا الالتفات المتأخر من قبل مدن المنطقة لتقليد نموذج دبي جرف المنطقة إلى نفق مظلم خصوصاً المدن القريبة من دبي مثل أبوظبي والشارقة وعجمان، وحتى البعيدة مثل الدوحة، والمنامة، والكويت، بدرجات متفاوتة ، على الرغم من أن تجربة دبي نفسها لم تختبر بعد أمام الأزمات ولم يتم تعرف تأثيراتها الجانبية بعد.

الشكل رقم (٨) ـ دبي كما تبدو اليوم

الشكل رقم (٩) ـ المنامة كما تبدو اليوم

يتساءل (خالد أدهم) في دراسته عن الدوحة: هل هي مثل دبي أو مثل باريس أو أنها مكون هجيني يصعب تحديد منطقة جغرافية أو نطاق زمني له؟[٧٧] وللإجابة عن مثل هذا السؤال نحتاج إلى فهم عميق لما يحدث الآن للمدينة في الخليج وكثير من المدن العربية التي يبدو أنها تتجه بقوة إلى «الدبينة»، ولعلي أذكر هنا ما كتبه الدكتور ياسر الششتاوي (أستاذ في قسم العمارة بجامعة الإمارات) حول «دبينة القاهرة»، فعندما تحاول مدينة مثل القاهرة بكل ثقلها الثقافي أن تقلد مدينة دبي فإن هذا يعني أن عمارة المدينة العربية سوف تصبح «عمارة ورلد ديزني».[٧٨] لِمَ لا والمعماري الهولندي (كولاس) يقوم حالياً بتصميم مشروعين استثماريين في رأس الخيمة ودبي يعمقان «فبركة» المدينة في الخليج العربي وتحويلها إلى مدينة ملاهٍ كبيرة، ولِمَ لا ودبي تقوم حالياً ببناء حي كامل منقول عن المدينة الفرنسية «ليون»؟ ولن يقتصر هذا فقط على البناء «المزيف» ولكن حتى أسلوب الحياة والتفاصيل اليومية سوف تنتقل للحي الجديد في دبي. إحدى الإيجابيات التي يمكن أن تقدمها الأزمة المالية هي أن تتباطأ «مغامرات» تنمية المدن في المنطقة، فهذا التباطؤ سيكون في صالحها على المدى الطويل.

هناك أكثر من ٩٥٠ شركة عقارية تعمل في مدينة الدوحة، كما أنه تم إصدار ١٠٧٠٠ رخصة بناء، وتم إكمال أكثر من ١٢ ألف مبنى بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥م، ومع ذلك فإن هذه المباني لم تغط حاجة المدينة من المباني والمساكن.[٧٩] ومن الواضح أن التحولات السريعة التي شهدتها الدوحة خلال الألفية الثالثة جعلت من هذه المدينة خارج حدود السيطرة؛ كونها أصبحت مدينة هجرة من الخارج لا مدينة سكانها الأصليين. هذا الهدف له بعده السياسي الواضح الذي يبدو أنه

(77) Adham, Khaled. (2004), "Rediscovering the Island: Doha's Urbanity from Pearls to Spectacle", In Elsheshtawy, Yasser (ed) Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in A Globalization World, pp. 218-257.

(78) Elsheshtawy, Yasser. (2004), "Redrawing Boundaries: Dubai, an Emerging Global City", In Elsheshtawy, Yasser (ed) Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in A Globalization World, pp. 167-199.

(٧٩) موقع جامعة قطر qataru.com بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨م.

تشكل في عقول المسؤولين عن المدينة مع مطلع القرن الجديد؛ فقد كانت هناك رغبة في جعل الدوحة عاصمة نفطية خليجية لها تأثيرها الاقتصادي في المنطقة خصوصاً أن دبي كانت تحقق نجاحات اقتصادية وعمرانية غير مسبوقة. يؤكد الدكتور علي الكواري أن السبب الرئيسي في زيادة حجم السكان في قطر هو «السياسة الجديدة التي قامت بموجبها الحكومة ببيع أراض عامة، كما سمحت باستملاك الأجانب للعقارات والقيام بالاستثمار العقاري، ووافقت على منح إقامات مفتوحة لكل من يملك شقة في المناطق المخصصة لشراء غير القطريين».[٨٠] ويشير إلى أن قطر تخطط لبناء ٨٠٠ برج في السنوات القادمة، تم إكمال ٥٠ منها في حين مازال ١٥٠ تحت الإنشاء، وهناك ٦٠٠ برج في طريقها للتنفيذ.

لا بد أن نشير هنا إلى أن مدينة دبي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كانت تتجه إلى بناء مفهوم جديد للمدينة في المنطقة، ربما لم يكن واضح المعالم، وبالتأكيد كان يمثل استمرارية لثقافة «مدن اللحظة» حتى إن سماء مدينة دبي صارت يتغير كل ستة شهور، وعندما تغيب عن هذه المدينة لمدة عام أو عامين لا تستطيع أن تتعرفها بسهولة إلا ربما من بعض ملامحها القديمة، حتى إنها أصبحت مدينة بلا ذاكرة، ويصعب بناء علاقة مع المكان داخلها. البعد الكوني أو العالمي لمدينة دبي هو من حيث الشكل محاولة لتكرار تجربة سنغافورا، على أن الغطاء السكاني والاقتصادي لمدينة دبي لايدعم توجهها الكوني، ومن ثم أصبحت مدينة غير حقيقية. المشكلة الكبرى هي أن تجربة دبي أصبحت هي التجربة التي تتطلع إليها باقي العواصم الخليجية وحتى بعض المدن العربية الكبرى.

في مدينة الدوحة التجربة قريبة جداً، ويمكن حصرها في السنوات الخمس أو السبع الأخيرة، فهذه المدينة ودون مقدمات قررت أن تكون نسخة من مدينة دبي، فلِمَ لاتكون وهي تملك الإمكانات المادية التي تؤهلها لذلك ؟ على أن المشكلة

(٨٠) الكواري، علي، (٢٠٠٨م)، مرجع سبق ذكره. ومن هذه المناطق منطقة الوسيل التي خططت كي تستوعب ٢٠٠ ألف نسمة.

الحقيقية هي أن دبي تملك المبررات لتوجهاتها العمرانية، فهي مدينة لاتملك أي موارد إلا الخدمات التي تقدمها للمنطقة والتي أعدت نفسها مبكراً لها.[٨١] بينما نجد أن مدينة الدوحة لاتحتاج إلى هذا الزخم العمراني الذي تعيشه الآن؛ لأنه ليس مبنياً على حاجة اقتصادية فعلية، كما هو الحال في دبي، ومن ثم يظهر الوضع في الدوحة وكأنه مجرد نمو عمراني يهدف إلى تعزيز «رمزية المدينة» على حساب مستقبلها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.[٨٢]

وبشكل عام، الأمر متعلق بنواة المدينة في الخليج التي تعرضت لضغوط عمرانية وثقافية كبيرة خلال العقود الأخيرة، حتى إنها تآكلت ولم يبق منها إلا القليل القريب من العدم؛ الأمر الذي سهل تحول هذه المدن بحسب الأهواء وحسب الظروف، وكثيراً بحسب المطامع والمتنفذين الذين تعاملوا معها على أنها مجرد شيء يباع ويشترى حتى لو لم يكن هناك حاجة إلى ذلك، لقد أصبحت مدن الخليج «متلونة» يصعب تحديد ماهيتها وهويتها، كما أنها أثبتت أنها مدن قشرية وهشة لا تستطيع مقاومة الأزمات، ولا تستطيع أن تقف في وجه التغيير الزائف. ومع ذلك هناك من يسأل: ماذا كان يمكن أن تقدمه دبي أكثر مما قدمته للمنطقة؟ ويبدو هنا أن السؤال يمثل صلب موضوع المدينة «المتعولمة» في المنطقة ويحث على نقد التجربة نفسها بإيجابياتها وسلبياتها.

(٨١) لقد بدأت دبي في استقطاب الهنود العاملين في منطقة لنجة منذ أكثر من مئة عام، وقدمت لهم كل التسهيلات الممكنة. كما عمل حكام المنطقة على تحويل الإمارة إلى مركز خدمات منذ فترة مبكرة وقبل أن ينضب النفط من الإمارة، وذلك عن طريق توسيع الميناء والخور وبناء ميناء جبل علي الذي كان بحق نقلة مهمة في التاريخ الاقتصادي لإمارة دبي.

(٨٢) قررت حكومة قطر شراء المحافظ الاستثمارية العقارية لدى البنوك بحد أقصى ١٥ مليار ريال قطري، على الرغم من أن الشيخ حمد بن جاسم (رئيس الوزراء) صرح بأنه لايوجد مشكلات تمويلية لكنه إجراء احترازي على أن يتم تنفيذ القرار بحد أقصى نهاية شهر يونيو ٢٠٠٩م. جريدة الراية القطرية: الجمعة ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ/ ٢٩ مايو ٢٠٠٩م، العدد ٩٨٨٣.

٣-٢- «الدبينة» وصناعة المدن الرمز :

تحتاج مدينة دبي إلى أن نعطيها بعض العذر؛ كونها مدينة تريد أن تكون منافسة من دون موارد نفطية في منطقة تعتمد على مورد النفط، ومن ثم فإن هذه الإمارة درست ظروف المنطقة وحددت ما يمكن أن تقوم به المناطق المجاورة وما لايمكنها أن تفعله، وركزت على الجوانب التي يمكن أن تكون دبي فيها البديل ومن ثم أصبحت نقطة وصل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، وخدمت دولاً عليها ضغوط دولية مثل إيران في أثناء أزماتها وحروبها، وخدمت منطقة الخليج خلال الأزمات ومن ثم تحولت دبي إلى مركز للخدمات في المنطقة، وهذا أغراها كثيراً للتوسع في النشاطات المدينية الأخرى، وخصوصاً التوسع العقاري المبني على جلب السكان من خارج المنطقة لتعزيز دورها الخدماتي والاقتصادي ولتكون ملتقى كل سكان العالم. هذا الحلم كان مبنياً على أسس اقتصادية واضحة ومرتكز على دراسة عميقة لظروف المنطقة، لكنه نتج منه مشكلات أخرى على مستوى نوعية الحياة في المدينة، وعلى مستوى الهوية الثقافية والاجتماعية، وعلى مستوى الوضع السياسي المستقبلي نتيجة لخلل التركيبة السكانية.[٨٣]

(٨٣) ينتقد الكاتب الإيراني (أفشين مولافي) – وقد عمل الكاتب في صحيفة أراب نيوز في جدة لعدة سنوات – في مقال له نشرته صحيفة إيلاف الإلكترونية، كل من يرى أن دبي لن تخرج من أزمتها الحالية، ويقول : إن دبي « محور للأشخاص والخدمات ورأس المال والبضائع والأفكار» وإن العالم مازال بحاجة لكل هذه الخدمات ، ويحتاج لها الجميع في المنطقة، بل إن العالم بأسره بحاجة إلى وساطة دبي، لكنه ينتقد سياسة «إنكار الأزمة» التي اتبعتها دبي ودفعت بالآخرين إلى إثارة الإشاعات حول حجمها ؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقمها. وهو الأمر الذي يؤيده الكاتب السعودي داود الشريان في مقاله في جريدة الحياة (قدرة دبي على تجاوز الأزمة)، حيث يتساءل كيف أن دبي التي سوقت لنفسها إعلامياً لم تستطع أن توظف الإعلام في الدفاع عن نفسها وتجربتها ؟ ويقول: إن وسائل الإعلام العالمية التي كانت دبي تعتمد عليها تخلت عنها بينما الإعلام المحلي غائب. جريدة الحياة، العدد ١٦٧٦٢، الموافق الثلاثاء الموافق ٢٩ صفر ١٤٣٠هـ الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٠٩م .

الشكل رقم (١٠) ـ مدينة الدوحة عام ٢٠٠٥م

الشكل رقم (١١) ـ مدينة الدوحة عام ٢٠١٠م

لقد أثرت هذه السياسة على نمو المدينة غير المتوازن حتى على مستوى التركيبة "الديموغرافية"؛ فالتخلص من الثقافة المحلية يعني تخلصاً شبه كامل من كل ما هو محلي حتى على مستوى اللغة والسكان، ومن ثم أصبح سهلاً على مدينة دبي في فترة الثمانينيات أن تعد عدتها كي تتحول إلى مدينة لافتة للأنظار، ومع ذلك ما كان لدبي أن تخطو خطواتها الأخيرة دون طفرة النفط الأخيرة التي جعلت من مفهوم "المدينة الكبيرة"، Mega City والثقافة "المتروبولية" تمثل حالة هوس "خليجي" حتى ظهرت مصطلحات "الرياض الكبرى" و"الدوحة الكبرى" و"المنامة الكبرى" كهدف تسعى له هذه المدن دون مبرر واضح، كما أنه لم يكن هذا النمو السريع خلال العقد الأخير لولا أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، التي أعادت كثيراً من الأموال الخليجية إلى المنطقة، التي لم يكن أمامها سوى الاستثمار العقاري نالت نصيباً منه كل المدن الخليجية وخصوصاً دبي.

وتحول مدينة دبي إلى "رمز" له قصة يجب أن نحكيها هنا، ففي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كانت دبي تمر من "عنق الزجاجة"، وكانت في مرحلة إما أن تحسم أمرها نحو التغيير الشامل وإما أن تنمو بشكل طبيعي وتستفيد من موارد النفط في تنمية اجتماعية وتعليمية وصناعية بعيدة المدى. لقد أشار تقرير مخطط التنمية الشامل لإمارة دبي سنة ١٩٨٨م إلى أن التغييرات التي تعرضت لها الإمارة منذ إعداد هذا المخطط (تقرير هارس) كانت كبيرة؛ لدرجة أن

مخطط (هارس) لم يخطط لها ولم يتمكن من استيعابها. ونتيجة لذلك تجاوز نمو الإمارة خلال السبعينيات والثمانينيات حدود مخطط هارس، وأصبح التخطيط يوجه من قوى السوق أكثر مما يوجه من المخطط؛ مما أدى إلى اتصاف النمو بعدم الشمولية(٨٤). فقد حدد المخطط قيوداً لارتفاعات المباني التي حدد بتسعة طوابق إلا أنه مع بداية السبعينيات كان من الصعب الالتزام باشتراطات المخطط؛ حيث تجاوزت المباني الطوابق التسعة.(٨٥)

صارت دبي تبحث عن «إيقونات» بصرية تصنع الهوية الجديدة للمدينة «الرمز»؛ فدبي أصبحت تتوق إلى تأكيد «التفوق» على باقي مدن المنطقة. ولعل مركز دبي التجاري (برج الشيخ راشد) كان أهم تلك العلامات ؛ حيث ظل لسنوات عديدة معلماً مهماً يشكل سماء المدينة، وكان من أعلى المباني في المنطقة. فالمبنى كان

(٨٤) بلدية دبي، (١٩٨٦م)، مخطط التنمية الشامل لإمارة دبي، الأوضاع القائمة ، تقرير رقم ٢ (المجلد ٢) يونيو ١٩٨٦م، وضع بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة من قبل إدارة تخطيط المدن ببلدية دبي ، مؤسسة دوكسيادس العالمية.

(٨٥) Bonine, M. (1980), The Urbanization of the Persian Gulf Nations, in Cottrell, A (ed) The Persian Gulf States. A General Survey, The Johns Hokins University press, Baltimore & London. وينظر (Page) إلى أن مخطط هارس قد أغفل عدة نقاط عندما اقترح المخطط العمراني لدبي، منها: أولاً: فرض النظام الشبكي للطرق على المدينة القديمة مما ساعد على زيادة المرور العابر للمنطقة التي كانت بيئتها العمرانية – أصلاً – موجهة نحو المشاة خاصة مع زيادة المضاربات بالأراضي في المدينة القديمة، ثانياً: شجع المخطط استخدام الأراضي المستصلحة على جانب الخور في تشييد مبان متعددة الأدوار مما عزل المنطقة القديمة عن الخور (Page, Richard, Adams (1992), Growth and Change in the Arabian Gulf: A case study of Dubai, Master Thesis, University of Texas at Austin.). ويرى (Browne) أن المدينة – باستثناء المنطقة المركزية – قد وجهت نحو استخدام المركبات. فمخطط (هارس) قد فرض الطرق والدوارات لتخطيط المدينة والتوسع في هذا الاتجاه نحو الصحراء المجاورة (Browne, K. (1976), Dubai, The Architectural Review, Vol. CLXI, (No 964). 964. فمع التخطيط الشبكي للشوارع كان هناك ما يقارب أربعين دواراً؛ حيث وظفت كنقاط تقاطع مروري.

كالمارد الخارج من رمال الصحراء.[٨٦] المبنى ذو ٣٩ طابقاً كان يرمز إلى إمارة دبي كمركز تجاري قبل أن ترتفع في سماء المدينة أبراج شارع الشيخ زايد. قدم هارس تصوره الأول لمركز دبي التجاري كمبني إداري من ٦ طوابق. ولكن التوجه كان نحو بناء مبني من ٣٩ دوراً على طرف مدينة دبي في ذلك الوقت، حيث لا يوجد أي بناء، وحيث الصحراء الجرداء، كان له بواعثه التجارية.[٨٧] فقد كان الهدف أن تمتد المدينة إلى المركز التجاري وتتحول كل المناطق بين المدينة القائمة والمركز الجديد إلى مشاريع استثمارية ضخمة.[٨٨] والنتيجة هنا واحدة؛ حيث إن حلم الحاكم بتحويل مدينته إلى «المدينة الرمز» في المنطقة جعل من مدينة دبي تتحول خلال سنوات إلى مدينة متحولة وبسرعة مذهلة حتى إنه يصعب وضع وصف محدد ومستقر للمدينة.

(86) Browne, K. (1976), Dubai, The Architectural Review, Vol. CLXI, No. 964

(٨٧) يشير (Page) إلى أن الهدف من اختيار موقع المركز بعيداً عن مدينة دبي يرجع إلى رغبة حاكم دبي أن يشكل المركز نقطة جذب للبناء؛ بحيث يتم فيما بعد تعمير المنطقة بين المركز ومركز المدينة (Page, Richard, Adams, (1992), Op.Cit). ويذكر القرق في كتابه ينابيع الذاكرة (Gurg, Easa. S. (1998), The Wells of Memory, John Murray: London) أن الهدف من بناء المركز هو أن يكون المبنى سمة لمكانة دبي العالمية. فالمباني المرتفعة في العواصم العالمية ترمز دائماً إلى التطور والحداثة ومتانة الاقتصاد. كما اعتبر المركز التجاري رمزاً لتقدم دبي المعاصر (Page, Richard, Adams. (1992), Op. Cit).

(٨٨) نشر منتدى الإمارات الاقتصادي تقريراً نقلاً عن مجلة (فوتشن) أن النمو الكبير الذي شهدته دبي أوجد تخبطاً نتيجة للتنمية العقارية وتوظيف أموال النفط، وأشار تقرير مؤسسة موديز إلى أن الإمارة سوف تشهد ديوناً تقدر بـ ٥٠ مليار دولار نتيجة لتوقف البنوك عن تمويل المشاريع العقارية، ومع ذلك يقول التقرير: إن الانهيار شبه مستحيل نتيجة لوجود أبوظبي وتدخل المصرف الإماراتي المركزي لدعم دبي، ومع ذلك فإن كثيراً من المشاريع العقارية سوف يفشل في إمارة دبي، وسوف يغادرها كثير من المهنيين المهرة، كما أن ذلك سوف يجعل إمارة أبوظبي تبرز على حساب دبي. http://www.uaeec.com. وفي هذا الصدد قامت دبي بتمويل نفسها ذاتياً من خلال إصدار سندات بقيمة ٢٠ مليار دولار (انظر إلى جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٠٤٦، يوم الثلاثاء ٢٩ صفر ١٤٣٠هـ، الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٠٩م.

الأمر المثير هو أن حاكم الإمارة أثار غضب الناس في إمارته آنذاك لعزمه بناء بناية من ٣٩ طابقاً – كما يذكر ذلك (ويلسن) في كتاب «الوالد والباني» – فقد ظن البعض أن المشروع قد يكون رمزاً لحماسة الشيخ راشد، ولكن بعد ما يقارب أربعة عقود تقريباً من بناء المبنى يقف مركز دبي ليكون رمزاً لمكانة دبي التجارية، ويبدو وكأنه البوابة إلى المدينة للقادمين من أبوظبي عاصمة دولة الإمارات.[٨٩] هذا بالطبع قبل أن يختفي المركز وسط غابة الأبراج التي تصطف على جانبي طريق الشيخ زايد. هذه المقاومة الاجتماعية لتحديث المدينة غير المبرر في السبعينيات لم تستمر طويلاً بل سقطت سريعاً مع التحولات الكبيرة التي صارت تخطوها دبي. فقد كانت المدينة ذات سمة مميزة منذ مطلع الثمانينيات، وكانت توحي بأنها تستعد للإقلاع دون تحديد وجهة محددة.

لقد ظلت مدينة دبي في الثمانينيات والتسعينيات هادئة ومستقرة، وكان مركز دبي التجاري هو العلامة في سماء المدينة حتى إنه في عام ١٩٨٥م لم يكن هناك مبنى آخر ينافسه في الارتفاع إلا برج ديرة الذي كان يقع في قلب المدينة (بالقرب من الخور). على أن الوضع بدأ في التغير السريع بعد حرب تحرير الكويت، إذ أخذت المدينة منحى آخر اندفعت فيه نحو التوسع العمراني غير المحسوب، وصارت المدينة تبحث عمن يسكنها ويعمل فيها. بريق المدينة الكبيرة التي تتمثل نموذج (هونج كونج) و (سنغافورا) أصبح يؤرق مدينة دبي التي تحولت خلال عقدين من الزمن إلى مدينة «متروبولية» خارج المقاييس الخليجية والعربية، وأصبحت النموذج البراق للمدن المجاورة، حتى إن أحد المتخصصين الإماراتيين في مجال العمارة أكد أن دبي «أدمنت الجديد»، وصارت تعيش على ثقافة «المفاجأة»، فخلال السنوات الخمس الأخيرة لم يمر شهر أو شهران إلا ويكون هناك إعلان عن مشروع معماري أو عقاري كبير.[٩٠] ثقافة الجديد المؤرقة أصبحت سمة من سمات دبي، فهذه المدينة صارت تجري دون أن تكون متأكدة من نهاية الطريق.

(٨٩) ويلسن ، جريم ،(١٩٩٩م)، راشد بن سعيد آل مكتوم . الوالد والباني ، ميديا بريما ، دبي.

(٩٠) الدكتور محمد عبدالله المنصوري، مدير المشاريع في شركة بترول أبوظبي (أدنوك للتوزيع) وهو معماري، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة نيوكاسل أبون تاين عام ١٩٩٨م.

يقول المعماري كارلوس أوت **Carlos Ott** (مصمم بنك دبي): "إن أهل الإمـارات يرحبون بقبول التحدي المعمـاري. فهذه الدولة تعطي المعماريين والمهندسين فرصة العمر. الناس في الإمارات متحمسون. فقد قرروا أن يطوروا الدولة إلى مركز عالمي للتحف المعمارية".(٩١) ولعل هذه الرؤية مبنية على بعد «تجاري» بحت؛ حيث يرى المعماري هنا فرصاً «للعمل المعماري» أكثر بكثير من «قيمة» العمارة نفسها. وهو ما جعل **Shaun Killa** (كبير المصممين في مكتب **WK Atkins**) ينتقد الوضع المعماري في الإمارات بقوله: "كل واحد يريد مبنى على شكل علامة أرضية، أيقونة الأمر الذي أدى إلى أن نصل إلى هذه الروبوتات التي قصد بها أن تكون شبيهة بالمباني". ويضيف: "العمارة أصبحت موضة. والعامة أصبحوا الآن مهتمين بالعمارة فهي مثل أي شيء يريدون أن يقتنوه مثل آخر موديل سيارة".(٩٢) ولعل هذا يعبر عن الحالة المجتمعية في مدينة دبي؛ فقد أصبح النمو العمراني «سلعة استهلاكية» يتبع الموضة ويلاحقها حتى أصبحت المدينة أشبه بمعرض للسلع.

ويظهر أن ثقافة «التميز» و«الاختلاف» حولت دبي مع مطلع الألفية الثالثة إلى معرض متنافر للعمارة، وجعلها في صراع محموم مع فكرة «الجديد» التي أصبحت هي السمة الأساسية التي تميز مدينة دبي.(٩٣) الاختلاف والتميز والجديد لم يكن الهدف منه بناء مدينة متناسقة ومنسجمة بل كان هدفاً تجارياً يرمي إلى شد الأنظار ولفت الانتباه إلى المدينة التي أصبحت مركزاً مهماً لكل التجارب العمرانية

(91) Belbin, C. (2003), Foundations for Success in Identity, Issue 1, Nov/Dec 2002

(92) Hugo, Cathy. (2003), Future Vision in Identity, Issue 3, April/May 2003

(٩٣) يؤكد الكاتب المتخصص في الشؤون الحضرية (كريستوفر هيوم) أن الصورة التي تتشكل في الذهن عن دبي هي «أنها المدينة التي يوجد بها أطول مبنى في العالم وأغلى فندق في العالم (برج العرب) وأغلى سباق خيل في العالم ...» فالمبدأ هنا هو التميز والجديد وملاحقة الأوهام، ومع ذلك فهو يؤكد أن المرء لابد أن يدهش مما تم تنفيذه في هذه المدينة.

(April o5 2009) Hume, Christopher. (2009), "Dubai: How not to build a city", thestar.com

في المنطقة. لقد صاحب هذا التوجه العمراني توجه ترفيهي وسياحي وتسويقي للمدينة حتى إن مهرجانات التسوق في المنطقة بدأت من دبي، وهي مهرجانات لاتهدف إلى تسويق سلع بعينها بل تسويق المدينة ككل. والذي يظهر لنا هنا أن مدينة دبي كانت تبحث عن اختصار «تجربة» العالم كله في مدينة واحدة، لذلك لم يكن مستغرباً أن تسمي نفسها بمدينة «العالم»، على أن هذا الاختصار كان مخلاً وغير منطقي وحول المدينة إلى مدينة ملاه كبيرة؛ حيث يوجد كل شيء ولا يوجد شيء حقيقي وأصيل.

٣-٣ - النمو المديني غير متوازن.. دروس من الأزمة المالية الحالية :

في عام ٢٠٠٠م كنت أتحدث إلى أحد المسؤولين في بلدية دبي (وقد كنت مكلفاً إعداد ملف كامل عن العمارة في مدينة دبي نشر في مجلة البناء السعودية في أواخر عام ٢٠٠٠م)، في ذلك الوقت لم يكن قد بني شيء من دبي الجديدة (مدينة الجميرا)، وكان المشروع المهم آنذاك هو «المرسى الغربي»، وكان مجرد أفكار، ومشروع تلال الإمارات مجرد «بروشورات»، بينما كان شارع الشيخ زايد في بداياته ولم يبن فيه إلا أبراج الإمارات التي أصبحت أعلى كتلة عمرانية في سماء دبي في ذلك الوقت.[٩٤] لقد قال لي المسؤول في البلدية: إن خطة حكومة دبي هي رفع

(٩٤) لقد ظل الباحث متابعاً لما يحدث في المدن الإماراتية ومدينة دبي على وجه الخصوص خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وكتب حول الظاهرة العمرانية الإماراتية في العديد من المناسبات، ويمكن الرجوع لما كتبه الباحث عن المدينة الإماراتية في مجلة البناء: «الإبحار عبر الزمن: العمارة المعاصرة في دبي»، البناء، العدد ١٢٢، رجب ١٤٢١-أكتوبر ٢٠٠٠م، (ص ص ٥٨-٦٤)، « من برج الحصن إلى برج بينونة: العمارة المعاصرة في أبو ظبي» (بالاشتراك مع الدكتور محمد المنصوري)، البناء، العدد ١٣٤، رجب ١٤٢٢هـ، أكتوبر ٢٠٠١م، (ص ص ٨٢-٨٧)، « جزيرة السعديات..ملتقى لثقافة وفنون العالم: عمارة مذهلة لقرن جديد» (بالاشتراك مع المهندس طارق عبدالفتاح)، البناء، السنة السابعة والعشرون، العدد ٢٠٢، جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ/يوليو ٢٠٠٧م، ص ص٤٦-٧١. لقد أشار الباحث إلى مدينة دبي بأنها مدينة مصطنعة وسماها «المدينة المصنع» في مقال له نشر بعنوان «إما نبني مدينة أو نصنع رأس المال: تجارب تطورية في المدينة العربية»، البناء، العددان ١٧٦-١٧٧، ربيع الأول- ربيع الآخر ١٤٢٦هـ الموافق مايو-=

عدد السكان في المدينة إلى ٣ ملايين نسمة (وكانت دبي لم تصل إلى مليون نسمة بعد)، فقلت له: وكيف يمكن فعل ذلك؟. قال سوف يتم «استيراد» سكان للمدينة عن طريق التنمية العقارية وفتح المجال لتملك الأجانب وتغيير نظام الإقامة في المدينة، وفعلاً كان ذلك (يصل سكان دبي في الوقت الراهن إلى أكثر من ١,٤ مليون نسمة؛ حيث تمثل أغلب العقارات مساكن مؤقتة لسكان غير دائمين في المدينة). أما تأثير هذه القرارات على مدينة دبي فقد كانت كارثية، فالمستقبل الذي نعيشه اليوم يبين المشكلة الكبيرة في التركيبة السكانية كما أنه يبين كيف يمكن أن «تسقط» المدينة بين ليلة وضحاها لو قرر سكانها المستوردون (بفتح الراء) ترك المدينة في أي لحظة أو لو أصبحت الفرص الوظيفية والتجارية محدودة.

والحقيقة أن تجربة التطوير العقاري في مدن الخليج تمثل درساً مهماً، يمكن أن نتعلم منه في المستقبل؛ ذلك أن هذه الدراسة تؤكد أربعة مجالات للحوار حول هذه التجربة، تبدأ من المجال الاقتصادي إلى الاجتماعي، والعمراني وأخيراً البيئي. هذه المجالات الأربعة يمكن مشاهدة تأثيراتها بسهولة في المدن الحالية في المنطقة، ومن ثم تفرض هذه الدراسة مجموعة من الفروض التي يمكن التفكير فيها لتعديل مسارات هذه المدن والحد من خطورة التأثيرات السلبية التي أحدها التطوير العقاري على المجالات الأربعة آنفة الذكر.

٣-٣-١ - المجال الاقتصادي:

تعيش مدينة دبي على مبدأ «الرخاء الاقتصادي»، ولا يوجد بديل آخر يمكن أن يجعل المدينة تستمر في نموها. ولأن الرخاء غير مضمون؛ فإن من المتوقع مع الأزمة المالية الحالية أن تتراجع المدينة بشكل مخيف (يوجد قروض

= يونيو ٢٠٠٥م، ص ص ١٥-١٧. وذكر بالنص في نفس المقال نفسه أنه «قد يختلف معي البعض حول دبي، فالكل مبهور بهذه المدينة التي «تركض نحو الهاوية» دون أن يعي أن لكل مدينة طاقة استيعابية، وهذه المدينة صارت تخرج عن إمكاناتها» ويحتوي المقال على الكثير من التوقعات لهذه المدينة التي يحدث بعضها الآن، وتسمى بـ«المدينة النهمة» حتى إن الباحث قال: «ولأن دبي تعودت الركض، فالتوقف يعني موت المدينة».

وعجز مالي على حكومة دبي يقدر بـ ٧٠ مليار دولار وهو رقم مرشح للصعود). أهم عنصر في المشكلة التي تعيشها دبي هو أنها اعتمدت بشكل كامل على غير سكانها في نموها العمراني. لقد تم اعتبار المدينة برمتها «مشروعاً تجارياً»، وتم تنفيذ المشروع في فترة لم تتجاوز ثماني سنوات حتى إن دبي تضاعفت مساحتها المبنية خلال هذه الفترة وتضاعف عدد سكانها (كما هو مخطط) أكثر من ثلاثة أضعاف، وصار يظهر كل يوم مشروع جديد وفكرة جديدة حتى إنها تحولت إلى مدينة «الفرص»، وذلك على حساب استقرار المدينة البعيد المدى. لقد اعتمدت السياسات التي اتبعتها حكومة دبي على فكرة «الجديد المثير» وعلى المنفعة القريبة المدى دون التفكير في الضرر البعيد المدى الذي يحدثه النمو السريع غير المدروس. لذلك فإنه يحق لمفكر مثل الدكتور عبالخالق عبدالله عندما يقول إنه مع كل مشروع جديد يضع سكان دبي بل الإمارات وربما الخليج أيديهم على قلوبهم من تأثير هذا المشروع على حياتهم المستقبلية.[٩٥] ويؤكد في مقال آخر أنه كلما «كان النمو الاقتصادي أسرع كان أسوأ، وكلما كان أكبر كان أخطر، وكلما كان أروع كان مروعاً، وكلما كان أضخم تضخم الخوف والرعب في قلب المواطن وعقله. فالشعور بالخطر والخوف يغلب الشعور بالفرح تجاه ما يجري على أرض الإمارات من بناء مدن من الجدران الإسمنتية والزجاجية الفاقدة للروح والجمال والمواطن».[٩٦]

لقد كان رأي مسؤول بلدية دبي (٢٠٠٠م) غير مؤيد لهذه السياسة، وكان يشعر بالحزن والغضب في الوقت نفسه من هذا القرار؛ لأنه كان يشعر أن دبي صارت تخرج عن السيطرة، وأنها مدينة لم تعد ملكاً لأهلها بل صار يملكها الغريب، وأن على سكان دبي الأصليين الخروج خارج المدينة إذا ما أرادوا أن يعيشوا حياة

(٩٥) عبدالله، عبدالخالق، (يناير ٢٠٠٦م)، «دبي: رحلة عربية من المحلية إلى العالمية»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣، السنة الثامنة والعشرون.

(٩٦) عبدالله، عبدالخالق، (٢٠٠٨م)، «خلل تنموي أم خلل سكاني؟»، صحيفة الوقت البحرينية، ١ يونيو ٢٠٠٨.

أسرية مستقرة. هذا الشعور السلبي نحو ما يحدث في المدينة يبدو أنه لم يلق آذاناً صاغية من أحد، فما يريده «المسؤول عن المدينة» هو أن تصبح دبي مثالاً يحتذى وتصبح قبلة «المغامرين» الذين على عجلة من أمرهم ويريدون لمدنهم أن تتحول إلى مدن كونية، وهو ماحدث على الأقل في مدن الخليج العربي خصوصاً في مدينة الدوحة، ومدينة المنامة، فخلال السنوات الثماني الماضية حدث الكثير داخل هاتين المدينتين؛ الأمر الذي ينذر بأن تتحولا إلى مدن «مفبركة» مثل دبي. على أن الأزمة المالية الحالية ربما تكون في صالح المنطقة كي تلتقط أنفاسها وتفكر جدياً فيما يجب عليها أن تتبناه لمدنها مستقبلاً. فالمدينة يجب أن تظل فضاء للحياة لا أن ينظر لها على أنها مشروع تجاري استثماري.

ولعل هذا ما يؤكده الدكتور عبدالخالق عبدالله الذي يرى أن الإمارات لم تعد «تحتمل المزيد من المشاريع العمرانية والبنية التحتية الضخمة كل الضخامة، والتي لا تتناسب مع قدراتها السكانية الوطنية ومع معطيات دولة صغيرة لايزيد عدد سكانها من المواطنين في أفضل الأحوال على ٨٠٠ ألف مواطن». ويؤكد في المقال نفسه أنه «لم يعد بناء أطول عمارة على وجه الأرض في الإمارات يجلب أي سعادة. ولم يعد بناء أغرب ناطحة سحاب في التاريخ مصدر فخر واعتزاز. لم يعد شعب الإمارات يتحمل سماع المزيد من أخبار النجاحات العمرانية الباهرة. ولا يفرحنا أن الإمارات أصبحت الجهة المفضلة للعمل في العالم ... فكل نجاح عمراني يعني الاقتراب من الهاوية بدلاً من الوصول إلى القمة، ويجلب المزيد من التدفق الأجنبي الذي أخذ يبتلع كل ماهو وطني».[٩٧] ويبدو أن كل هذه التحذيرات لم تجد نفعاً بل إنها زادت من سرعة تبني الأفكار العقارية الواسعة التأثير حتى في الإمارات الصغيرة والبعيدة مثل عجمان ورأس الخيمة.

وإذا كان التأثير السلبي الذي أحدثته المشاريع الكبرى في مدينة دبي لايمكن تجاهله، فإن التراجع للوراء كذلك أصبح أكثر تكلفة، ولعل هذا ما أحدثته الأزمة المالية الحالية التي أدت إلى توقف كثير من المشاريع العمرانية نتيجة لغياب

(٩٧) عبدالله، عبدالخالق، (٢٠٠٨م)، المرجع السابق.

التمويل اللازم، خصوصاً تلك المشاريع المرتبطة بالقطاع الخاص. والحقيقة أن توقف هذه المشاريع يقلل من الحيوية الاقتصادية للمدينة التي كانت تعتمد على توافر فرص العمل وارتفاع الأجور كعوامل تجذب المؤهلين من الخارج إليها (لقد تراجع معدل الأجور في القطاع الخاص ٢٠٪ على أقل تقدير منذ بداية الأزمة). والواضح أن التراجع الذي سوف تحدثه الأزمة المالية في مدينة دبي سوف يتجاوز البيئة العمرانية إلى تراجع النمو السكاني (المفتعل) ومن ثم يمكن أن تتشكل سلسلة من التراجعات التي قد تؤدي إلى ركود اقتصادي وعمراني طويل.

وبشكل عام يمكن تصور حجم تأثير الأزمة المالية الحالية على مدن الخليج العربي لو أننا تصورنا أن القيمة العقارية للمشاريع العملاقة التي تم تنفيذها في هذه المدن انهارت (وهي مؤهلة لذلك، فقد تراجعت قيمة العقارات في دبي منذ بداية الأزمة من ٢٠٪-٣٠٪)، وسوف يكون حجم الخسائر الاقتصادية كارثياً، خصوصاً أن مدينة دبي تقوم على قاعدة اقتصادية أساسها الاستثمار العقاري. وهي قاعدة سوف تدفع الحكومات فاتورتها الكبيرة في القريب العاجل؛ فتكلفة البنية التحتية خصوصاً الكهرباء عالية جداً وهي خدمة مدعومة من حكومة المدينة، ولا نعتقد أنها سوف تستمر في دعمها في المستقبل؛ الأمر الذي قد يفاقم مشكلة التنمية العقارية. هذه الحالة سوف تتكرر في كل المدن «المتضخمة» خارج حدودها المنطقية خصوصاً العاصمة القطرية الدوحة، على الرغم من أن حالة الدوحة ربما تكون أقل خطراً؛ كون الدخل من النفط قد يساعد المدينة على المقاومة لفترة طويلة، وهو الأمر الذي يجب أن يتنبه له متخذو القرار في المدينة؛ إذ يجب عليهم عدم الاستمرار في المغامرة العقارية غير المحسوبة ومن ثم ترشيد هذه التنمية والتعامل معها بعقلانية والاستفادة من التجربة الصعبة التي تمر بها مدينة دبي في الوقت الراهن.

أما الكارثة الكبرى فهي عندما يغادر السكان غير المواطنين هذه المدن، ومن ثم تصبح خالية مقارنة بالتوسع العمراني الكبير الذي حدث فيها(وهذا أسوأ سيناريو يمكن أن تمر به مدن الخليج). سوف تتحول هذه المدن في هذه

الحالة إلى مدن أشباح؛ لأنه حتى السكان المحليون لن يستطيعوا العيش فيها. هذا التصور الكارثي مستبعد في الوقت الراهن لكنه ممكن الحدوث في المستقبل لو استمرت الأزمة الحالية وتقلصت الفرص الوظيفية، وأصبح العيش في مدن الخليج غير مجد لمن أتى إليها بحثاً عن العمل أو لفرص كسب الثروة السهلة التي كانت متاحة في السابق.

وتبدو المشكلة هنا في التعامل مع المدينة نفسها، فإما أن نبني مدينة نعيش فيها وإما أن نبني «رأس المال»، ويبدو هنا أن مدينة دبي والمدن الأخرى التي لاحقتها مثل المنامة والدوحة آثرت بناء رأس المال على بناء المدينة، فالتعامل مع المدينة كمشروع استثماري (على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون أن دبي تمثل مشروعاً اقتصادياً وليس مشروعاً تجارياً، مثل المفكر السياسي الإماراتي الدكتور عبدالخالق عبدالله) قد أدى إلى إهمال المدينة نفسها في بعدها الاجتماعي والثقافي، فكل المدن تسعى كي تكون منتجة لكن ليس على حساب الحياة في المدينة نفسها. لذلك فإنه من المجدي حقاً أن نفكر ببناء المدينة ورأس المال معاً إذا ما وضعنا في اعتبارنا أن المدن المنتجة فقط هي التي تستحق الحياة وأن مدينة دون عمل ودون دخل لايمكن أن تكون مدينة. المسألة هنا مرتبطة بالتوازن؛ إذ إن تغليب البعد الاقتصادي قد يضر بمستقبل المدينة كما يحصل الآن في مدن الخليج العربي التي تواجه إشكالية سياسية كبيرة جعلت من بعض المثقفين في المنطقة يحاربون فكرة «ديموقراطية المدينة»؛ لأنها فكرة لا تصب في صالح سكان مدن المنطقة المحليين؛ كون أغلب السكان مستوردين. هذه الحالة التي تدفع المدينة إلى ثقافة الرأي الواحد وتغليب حكم الفرد عليها لايمكن أن تكون في صالح هذه المدن سواء على المدى القريب أو البعيد.

٣-٣-٢ - المجال الاجتماعي والسكاني:

لقد أصبحت دبي تمثل «فضاء للحرية» بالنسبة لكثير من الشباب العربي وشباب المنطقة، ولعل هذا يحسب لهذه المدينة من جهة ويحسب عليها من الجهة الأخرى؛ إذ يبدو أن الضغوط الاجتماعية المحافظة التي تعيشها

كثير من المجتمعات العربية جعلت من دبي مكاناً لممارسة ما لايمكن ممارسته في المجتمعات المحلية، ومن ثم تحولت هذه المدينة إلى مكان جذاب للتحرر الاجتماعي (المؤقت). على أن هذه الصورة تقابلها صورة أخرى يعيشها سكان دبي المحليون الذين بدؤوا يتحولون إلى الحداثة وحياة الحرية التي تتيحها لهم مدينتهم (مع وجود المحذورات الاجتماعية التي عادة ما تفرضها البنية الاجتماعية المحلية) ولكن بإيقاع أبطأ بكثير من إيقاع الوافدين الذين يبحثون عن حرية كاملة ولفترة محدودة. لقد تشكل في أذهان الشباب أن مدينة دبي مختلفة أو هي مدينة الأحلام؛ الأمر الذي عمق ظاهرة «الدبينة» ليس فقط على الصعيد العمراني والاقتصادي بل حتى على الصعيد الثقافي، وهو ما جعل من دبي مدينة «التناقضات» في كل شيء.

عندما تصبح المدينة مجرد مكان مؤقت تتحلل فيها الذاكرة وينعدم فيها الانتماء ويبدو أن هذا ما حصل لمدينة دبي، ويحصل لمدينة الدوحة والمنامة، وربما لأبوظبي وعجمان، وبدرجة أقل الكويت والرياض ومسقط. «المدينة المؤقتة» يحول المدينة إلى مجرد فضاء «سياحي»، وهذا لايبني مجتمعاً أبداً، له خصائصه الثقافية والاجتماعية الواضحة، بل يجعل من المركب الاجتماعي في حالة تحلل مستمر؛ لأنه مركب غير متماسك تدخله عناصر خارجية كثيرة، أكثر بكثير من مكونه الأساسي، هذا إذا بقي من مكونه الأساسي شيء ثابت. وهو ما جعل من الهوية نفسها في حالة تحلل، وربما تصبح مسألة غير مهمة على الرغم من أن الهوية – كما يؤكد المفكر عبدالله الغذامي – تنتج نقيضها، إلا أن ما يحدث في دبي هو تحلل للهوية نتيجة لتحلل المركب الاجتماعي ومن ثم ما يمكن أن نسميه «كتل الهوية»، وهو ما ينطبق على مدينة دبي والمدن الخليجية الأخرى حيث تتشرذم المدينة إلى مجموعات بشرية لها هوياتها الواضحة المفروضة على المدينة.[٩٨]

(٩٨) يمكن هنا الرجوع إلى: الغذامي، عبدالله، (٢٠٠٩م)، القبيلة والقبائلية أو هويات مابعد الحداثة. الدار البيضاء، المركز الثقافي.

لا نعتقد أن أي هوية عمرانية لمدن الخليج يمكن أن تكون صادقة، فهذه الهوية إما أنها ستكون «ماضوية» مغرقة في النقل أو التقليد وإما أنها ستكون «هوية قسرية» مفروضة على المدينة بالقوة ومقحمة على نسيجها الحضري القائم ومكونها الاجتماعي المفكك، لذلك بدلاً من الإغراق في البحث عن هويات غير واقعية يجب التحول إلى إعادة بناء المركب الاجتماعي المتناغم والمنسجم والمستقر، لأن «الهوية المقاومة» هي الهوية التي يعول عليها في بناء مدينة مستقرة ذات ملامح عميقة وثابتة، حتى لو تغيرت الأشكال البصرية فيها. ما نعنيه بوضوح هنا هو أن على مدن الخليج العربي العمل على ربط الهوية المعمارية بالمضمون الاجتماعي / الثقافي حتى تكون الهوية العمرانية مستقرة ودائمة، وهذا لايمكن أن يحدث في ظل هذه التركيبة السكانية.

٣-٣-٣ - المجال العمراني:

من الناحية المعمارية الصرفة أصبحت دبي معرضاً للعمارة، وهذا لايعني أبداً أن هذا المعرض لايحدث متعة وإن كان البعض يراه معرضاً غير متناسق وليس له مضمون، لكن حرفية البناء ودقة التفاصيل تحسب لهذه المدينة التي أوجدت ثقافة إنشائية متميزة لم تشهدها المنطقة في يوم. ومع أننا نفرق بين الإنشاء والعمارة أو بين المباني وجماليات العمارة فإننا نرى أن ما تم إنجازه حتى اليوم في دبي يستحق منا جميعاً العمل على المحافظة عليه، على الرغم من أن القيمة المعمارية العامة تبدو «إعلانية» في مضمونها كونها تبحث عن جانب الإمتاع المؤقت حتى تبدو المباني وكأنها مجرد «سينوغرافيا» يشكل الفضاءات العامة مثل ديكورات المسرح التي تبدو فيه الصور مزيفة وتظهر خشبة المسرح هي فضاء الأحداث. العمارة في دبي غير ناضجة ثقافياً وتصنع فضاء المدينة العام المبهر والممتع، لكنه يظل فضاء تحيط به صور (أبراج شاهقة) تجعلنا نشعر بحجم فضاءات المدينة لكنها لاتشركنا مباشرة في «الخبرة المدينية». ربما هذا راجع إلى أن دبي تظل مدينة حديثة دون مكون تاريخي يعتد به؛ فقبل عام ١٩٦٠م لم يكن يوجد ما يمكن أن نقف عنده في هذه المدينة سوى بعض البنايات

البسيطة، ولعل هذا الفقر التاريخي يعبر عن الحالة العامة التي تعيشها مدن المنطقة وليس دبي فقط.

يجب أن نشير هنا إلى أن النمو العقاري شجع حكومة دبي على تطوير نظم نقل عام متطورة، على أمل أن تسهم في إيجاد حلول لما تعانيه المدينة من ازدحام قلل من كفاءة الحيز الحضري في المدينة، قد يبدو أن التطور العمراني لم يسهم في إيجاد حياة أسهل للسكان بل زاد من تعقيدات الحياة ومعاناة سكان المدينة. ويبدو أن فكرة الطاقة الاستيعابية للمدينة وفضاءاتها الحضرية مفقودة بشكل كبير في ثقافة التخطيط العمراني في المنطقة؛ لأن التصور هنا موضوع على أن المدينة مجموعة من العمارات المكتبية والسكنية والتجارية دون التفكير فعلاً أن هذه البنايات بحاجة إلى روابط ووسائل نقل. مشروع المترو الجديد في دبي هو محاولة لإيجاد حلول لكنه يسهم في تحول المدينة إلى كيان معقد يفتقد للسكينة. أما الظاهرة العمرانية الأكثر حضوراً فهي تحول مدن المنطقة «متاحف ترفيهية» عن طريق جمع نسخ من مبان معروفة على مستوى العالم مثل برج إيفيل وبرج بيزا وتاج محل في مدينة (فالكون سيتي أوف ويندر في دبي)، الأمر يعبر عن الذهنية الاستثمارية التي تتعامل مع المدينة بأسلوب «البيع والشراء»، وتركز على العائد المادي بدلاً من التفكير في معنى المدينة ذاتها.[٩٩]

إحدى الظواهر المهمة التي تميزت بها دبي ونشرتها كثقافة عامة في باقي مدن الخليج العربي هي تبني منهج «مدينة داخل المدينة»، الذي أدى إلى ظهور

(٩٩) أشار تقرير مصرف (أتش أي بي سي) إلى إلغاء مشروع (فالكون سيتي أوف ويندرز) المفترض أن يتضمن نسخاً من برجي إيفيل وبيزا وتاج محل إضافة إلى عجائب أخرى حول العالم. جريدة الحياة، العدد ١٦٧٧٢، الجمعة ٦ مارس ٢٠٠٩م ـ الموافق ٩ ربيع الأول ١٤٣٠هـ. على أن الباحث التقى أحد مسؤولي الشركة في معرض «سيتي سكيب» في أبوظبي (١٩-٢٢ أبريل ٢٠٠٩م)، أكد أن المشروع مستمر وقام بإطلاع الباحث على صور جوية تبين أن العمل مستمر خصوصاً أن جزءاً كبيراً من البنية التحتية تم تنفيذها، ولن يكون مجدياً توقف المشروع. ويبدو أن هناك عزماً على الاستمرار في هذا المشروع والمشاريع المشابهة التي تسهم في تحويل دبي إلى مدينة «ورلد ديزني».

مشاريع عملاقة مستقلة داخل مدينة دبي ومدن الخليج (مثل مشروع اللؤلوة في الدوحة ومدينة الحرير في الكويت، ودرة البحرين وغيرها من مشاريع). هذه الفكرة «الإقطاعية» الجديدة تدعم فكرة «بيع» المدينة، فقد صارت هذه المشاريع تبحث عمن يمولها، وقبل ذلك عمن يستخدمها، ولأن مدن الخليج فقيرة من حيث عدد السكان صارت تلك المشاريع تسوق عالمياً مع تسهيلات كبيرة في الإقامة والعمل في البلد المضيف. هذا المنهج قضى على ما تبقى من هوية المدن في المنطقة وأسهم إسهاماً كبيراً في تغييرها ثقافياً بشكل سريع جداً. حتى إنه يصعب علينا القول : إن المدن التي تقع على الطرف الشرقي من الجزيرة العربية هي مدن عربية وخليجية.

٣-٣-٤ - المجال البيئي:

يجب أن نشير هنا إلى التدهور البيئي الذي أحدثته كثير من هذه المشاريع؛ فالبحث عن الأراضي الجديدة التي أصبحت شحيحة في مدينة دبي والرغبة في وجود هذه المشاريع بالقرب من ساحل البحر دفع بالكثير من المستثمرين إلى ولوج البحر والقيام بدفن مساحات كبيرة منه لإنشاء المدن الجديدة (النخلة ١،٢، ٣، وجزر العالم وغيرها من مشاريع تمتد على ساحل الخليج). لقد أسهمت هذه المشاريع في تغيير الحياة البحرية، وزادت من المخاطر البيئية، حيث تحولت المناطق المحيطة بهذه المشاريع إلى مستنقعات راكدة تحتاج إلى موازنات ضخمة لتشغيلها. هذه المخاطرة لايمكن حلها في المستقبل، وسوف تغير الخريطة البيئية للخليج العربي بشكل كامل، وستكون تكاليفها الاقتصادية باهظة وبعيدة المدى.

يضاف إلى ذلك الخطر الكبير الذي يصاحب نقل صور المدن الأوروبية الخضراء إلى مدن المنطقة الشحيحة في مصادر المياه والتي تعتمد بنسبة كبيرة على محطات تحلية المياه ذات الطاقة المكلفة والملوثة للبيئة. مدن المنطقة المبنية على الرمال، التي تشكلت عبر تاريخها على ثقافة شح المياه تقوم حالياً ببناء حدائق وملاعب للقولف عملاقة، مثل **The Tiger Wood** في دبي، الذي يحتاج إلى ٤ ملايين جالون من المياه يومياً. في اعتقادنا أن هذه الثقافة غير المستدامة سوف

تعمق من أزمة المدينة، وسوف تجعلها غير قابلة للحياة فيما لو ارتفعت تكاليف الطاقة أو رفعت الحكومات يدها عن دعم الكهرباء. كما أن هذه المدن تسهم إسهاماً مباشراً في الارتفاع الحراري للأرض؛ كونها تعتمد في كل تفاصيلها – خصوصاً مبانيها الزجاجية العملاقة – على طاقة كهربائية مكلفة. ومع ذلك يجب أن نشير هنا إلى وجود محاولات لتبني فكرة الاستدامة في بناء المدن مثل المبادرة التي أطلقتها أبوظبي في رؤيتها ٢٠٣٠م، والتي تتبنى فيها مشروع الاستدامة، كما أنها شرعت في بناء مدينة مصدر، التي ستجعل من أبوظبي مركزاً للطاقات البديلة.

٤- الخاتمة:

التأثير البالغ الذي تركته الطفرة النفطية الأولى على المدينة في منطقة الخليج العربي تتمثل في تبني الثقافة الاستهلاكية؛ فقد أدمنت تلك المدن الوفر المالي الذي يجعل منها ساحة للتجريب بل إعادة التجريب. فمدينة مثل أبوظبي بنيت ثلاث مرات تقريباً منذ السبعينيات حتى اليوم، ومدينة دبي أصبحت مدينة «المغامرات» لكل المعماريين والمطورين. والشارقة تحولت إلى مشروع «عقاري» لا يستند إلى أي مبررات تنموية ولا حتى حضرية. كما أن مدينة الدوحة التي كانت وادعة وبسيطة تحولت فجأة إلى مدينة عملاقة؛ فقد كان هناك حلم لدى مسؤولي المدينة سمعته قبل عشرة أعوام بأن تكون هناك «الدوحة الكبرى»،أصبحت الرياض مدينة عملاقة في وسط الصحراء دون أي مقومات للحياة. ويبدو أن التصور غير الصحيح لدى مسؤولي المدن الخليجية بأن مدنهم لوظلت تنمو بنفس معدل النمو السكاني والعمراني الطبيعي لما حصلوا في يوم على مدن كبيرة تكون للأرض والنشاط العقاري فيها قيمة، ومن ثم لن تكون لهم مصالح يحققونها من خلال هذه المدن. فكرة تحويل مدن المنطقة إلى «مشروع استثماري» نبعت منذ البداية كفكرة تهم مجموعة محددة ذات قوة ونفوذ في المدينة، ومن ثم تحولت المشاريع الحكومية التنموية لخدمة مصالح هذه الفئة؛ فشقت الطرقات، وامتدت المدن كي تتحول الأراضي التي لاتساوي شيئاً وسط الصحراء إلى أراض ذات قيمة

كبيرة، ومن ثم أصبح النمو العمراني مفتعلاً وغير مبرر.

ومع ذلك فإننا لانريد أن نقول: إننا ضد النمو والتطور، ولكن السؤال هو: ما التطور المطلوب؟ وهل ما حدث في دبي ويحدث الآن في مدن المنطقة المختلفة هو التطور الذي نبحث عنه؟ هذا السؤال يحتمل أكثر من إجابة، لكن بكل تأكيد ما تعيشه دبي الآن بعد الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط يدل بشكل قاطع على أن ما حدث في دبي كان نمواً «هشاً»، وأن المدن المنتجة فقط هي التي تستطيع مقاومة الأزمات. يجب أن نتعلم من هذا الدرس ونحاول أن نعيد تقييم مدننا حتى لاتكون مصدر إنفاق يعطل مناحي التنمية، لأن ما قد يحصل هو أن تتحول المدن في المنطقة إلى عبء كبير على الحكومات الخليجية وعلى من يسكنها، وهذا أمر قد يحدث في حالة تدهور أسعار النفط وتراجع الدخل الحكومي الذي تعتمد عليه هذه المدن.

ويمكن إيجاز تأثير النمو العقاري على المدينة في الخليج في أربع قضايا أساسية يجب أخذها في الاعتبار:

القضية الديموغرافية (السكانية): تمثل هذه القضية جوهر القضايا الملحة التي تعانيها مدن المنطقة؛ لأن سياسة استيراد السكان تطرح أسئلة كبيرة على مستوى مستقبل إدارة هذه المدن، فماذا يمكن أن يحدث بعد ٥٠ عاماً على سبيل المثال؟، هل سيعتبر السكان المستوردون محليين ويعطون كل حقوق المواطنة بما في ذلك الحقوق السياسية؟ هذا السؤال المؤرق يجعل من النمو الحضري غير المفكر فيه في مدن المنطقة مصدر خطر سياسي واجتماعي لا يمكن التكهن بمعالمه في عالم يتغير بشدة. وعلى الرغم من كل هذه التحذيرات نجد حكومات المنطقة غير عابئة بشيء حتى إننا نجد أن خطط مدن المنطقة ودولها ورؤاها لعام ٢٠٣٠م تنص على التوسع في العمالة الوافدة بدلاً من تقنين التنمية، وهذا بالتأكيد يضع مستقبل المنطقة السياسي على حافة الخطر. الأمثلة التي يمكن إجراء مقارنة معها هنا هي هونج كونج وسنغافورا، ففي الحالة الأولى رجعت (هونج كونج) إلى الصين لأنها تمثل خاصرتها الاقتصادية، كما أن الصين تملك الغطاء السكاني الذي أبقى (هونج كونج) ضمن الحظيرة الصينية، بينما تحولت (سنغافورا) إلى جزيرة صينية بعدما كان الملاويون والعرب

يهيمنون عليها نتيجة للتغير الكبير في تركيبتها السكانية. ما يمكن أن يحدث في مدن الخليج هو احتمالية هيمنة السكان المهاجرين على مستقبلها السياسي.

القضية الديموغرافية كذلك تمتد إلى جوهر المدينة وروحها وتؤثر على ذاكرتها وهويتها، ويبدو أن التعامل مع المدينة كمشروع تجاري ألغى الأبعاد الأخرى من أذهان متخذي القرار في هذه المدن، ومن ثم أصبحت مجرد تجمعات عمرانية «ربحية» ذات ثقافة سطحية يمكن اختراقها وتبديلها. جوهر المدينة الضعيف والمتحول الذي تعانيه هذه المدن «المتحولة» هو نتيجة مباشرة لضعف المحتوى السكاني. فالتنوع الثقافي نتيجة للتنوع السكاني هنا يبدو غير منطقي؛ لأن كل تجمع مدني يوجد به حد أدنى من القيم والأهداف المشتركة، وهو ما لانجده في هذه التجمعات العمرانية.

القضية السياسية والإدارية: مدن الخليج العربي تحتاج إلى أن تكون «مدناً ديموقراطية»، ويجب أن تكون مدن «كل من يسكنها» لا مدينة «من يديرها». تحتاج المدينة إلى أن تكون هم الجميع ونتيجة للتنمية التي يقوم بها الجميع لاحلم فرد يشكلها كيفما يشاء. وحتى تكون هذه المدن ديموقراطية يجب إصلاح مؤسسات المدينة وأسلوب إدارتها المحلية وربطها بشكل مباشر بالسكان، بحيث يكون هناك مشاركة اجتماعية مباشرة في كل القرارات العمرانية وعدم تجزئة المدينة إلى مشاريع استراتيجية (خارج المحاسبة) ومشاريع يمكن طرحها على المجالس البلدية كما تقوم به حالياً بعض المدن في الخليج. يجب تفعيل مؤسسات المدينة وإعطاؤها كل الصلاحيات الرقابية التي تتيح لها التدخل في الوقت المناسب فهذه المؤسسات تمثل العنصر الأكثر غياباً في هذه المدن.

الإشكالية السياسية التي تعيشها مدن المنطقة نابعة – في الأصل – من الثقافة السياسية للمنطقة التي تتحكم فيها ثقافة القبيلة وتهيمن عليها ثقافة الرأي الواحد، ومن ثم فإن النمو العمراني الذي عاشته هذه المدن لم يكن أبداً حلم الجميع بل كان يمثل رغبة فردية تعايش معها المجتمع المديني رغماً عنه إما نتيجة لأطماع اقتصادية دفع بها من يدير المدن للمواطنين كي يغضوا الطرف عن

مغامراتهم وأحلامهم التي جعلت من هذه التجمعات «مدناً كبرى» وهمية، وإما نتيجة لضغوط سياسية مباشرة همشت الرأي المجتمعي وجعلت من متخذ القرار هو صاحب الشأن الأول والأخير، يصنع بالمدينة ما يشاء حتى لو كان ما يصنعه يضر بسكان المدينة ومصالحهم على المدى البعيد. ديموقراطية المدينة التي ننادي بها هي مسألة أساسية إذا ما أريد لمدن المنطقة نمو «رشيد» في المستقبل.

القضية الاجتماعية/الثقافية: هناك ارتباط وثيق بين سكان المدينة والمحتوى الاجتماعي / الثقافي لها ، ما حدث في المدن «المتعولمة في منطقة الخليج هو إحلال كامل للمحتوى الاجتماعي / الثقافي نتيجة للتغير الكبير في التركيبة السكانية ومن ثم لم تعد هذه المدن ذات قيمة ثقافية واضحة، كما أنها خسرت قيمها الاجتماعية التي تجعل منها مدينة ذات «نواة» تحافظ على شخصية المدينة وتجددها باستمرار. هناك من يبرر الانفصام الحاصل بين مدن المنطقة وسكانها بأنه حدث نتيجة لفروض العولمة، على أن هذا التبرير غير حقيقي؛ لأن العولمة نفسها تثير الحاجة إلى المحلية وتدفع السكان إلى المحافظة على هويتهم المحلية لا الانسلاخ عنها. العولمة تشكل ثقافة «ردة الفعل» التي تجعل من مقاومة العولمة ملاذاً أساسياً للمحافظة على الوجود، هذا إذا كان هناك حد أدنى من الثقافة المحلية في المدينة، على أن المشكلة هي أن مدن المنطقة خسرت هذا الحد الأدنى، لذلك أصبحت مدناً «غير مقاومة».

ويبدو أن المأزق الحقيقي يكمن في تحويل المدينة إلى مشروع تجاري؛ الأمر الذي أدى إلى خروج السكان المحليين (على قلتهم) من وسط المدينة إلى أطرافها وجعل من قلب المدينة مكاناً للترفيه وللتجارة دون أي محتوى ثقافي، ومن ثم أصبحت هذه المدن أشبه بالمشاريع «الترفيهية» الكبرى التي يسهل تعديلها وتحويلها إلى أي شكل يتناسب مع الثقافة الترفيهية السائدة. كما تم التلاعب في «نواة» المدينة وفقدت قيمتها وجوها، فأصبحت هذه المدن «براقة» وربما تعكس عصراً اقتصادياً جديداً لكنها في الوقت نفسه لاتقنعنا بأنها مدن حقيقية يمكن العيش فيها لامجرد زيارتها والعمل فيها.

القضية الاقتصادية: إن العامل الاقتصادي الذي دفعت به «عمارة الطمع» كان على رأس الأسباب التي جعلت المدن في الخليج العربي تبتعد عن الطريق «القويم» الذي يفترض أن تسير فيها المدن خصوصاً أنها مدن تعكس الدولة وثقافتها. هذا جعل من تبني فكرة أن المدينة «مشروع استثماري» حالة شبه عامة في منطقة الخليج، فقيمة الأرض والمضاربات العقارية وما تقدمه من أرباح هائلة شكلت عصب القرار العمراني خلال العقدين الأخيرين، ومن ثم تشكلت ثقافة جديدة لدى من يدير هذه المدن هي البحث عن أراض جديدة كي يتم بيعها، لذلك لا نستغرب عندما تدفن مساحات هائلة من البحر من أجل هذا الهدف دون التفكير في ما سيتركه هذا العمل من تأثير على البيئة البحرية في المنطقة. العامل الاقتصادي هنا كان غير متوازن مطلقاً؛ لأنه كان يخدم فئة محددة داخل المدن ولفترة وجيزة جداً دون التفكير في التبعات المستقبلية.

لا يمكن التفكير في المدينة دون أن تكون منتجة اقتصادياً ومن ثم لا يمكن أن نلوم مدن المنطقة على التركيز على هذا البعد خصوصاً مدينة دبي التي كانت تعاني تقلصاً في الموارد المالية، وكان يجب أن تبحث عن بدائل أخرى تعوضها عن «النفط» الناضب، ومن ثم تحولت إلى مدينة عقارية وخدماتية مثلت نموذجاً اقتصادياً مختلفاً عن كل النماذج الأخرى في المنطقة، على أن هذا «النجاح» الاقتصادي (المؤقت) كان على حساب المدينة ومعنى الاستقرار الاجتماعي والثقافي فيها. كما أن المدن التي تشبهت بدبي – مثل المنامة والدوحة – تثير جدلاً واسعاً حول «الغيرة المدينية» غير المبرر، فإن كانت المنامة تعاني تقلصاً في الموارد المالية مثل دبي فإن الدوحة لا تعاني شيئاً من هذا القبيل نتيجة لدخل النفط العالي الذي وفر لها احتياطيات مالية كبيرة.

وبشكل عام تفتقر مدن الخليج العربي إلى التخطيط من أجل المستقبل، فما ستعانيه الأجيال القادمة هو نتيجة للسياسات الخاطئة التي تم اتخاذها لتنمية المدينة، فهذه المدن غير مستدامة تم تكبير حجمها بشكل غير معقول، ومن ثم زاد حجم الإنفاق عليها بشكل يصنع حالة من اللاعودة، وإلا سوف تتحول هذه المدن

إلى خرائب. هذه السياسة أوجدت حالة من الضغط المالي المستمر الذي جعل من المدينة بوابة إنفاق غير مبررة تؤثر على مناحي التنمية المختلفة؛ كما أن السياسات التي تم تبنيها في المنطقة سوف تصنع بيئة غير صالحة للحياة في المستقبل نتيجة للتلاعب الحاد بالحياة الطبيعية؛ الأمر الذي سيخلف إرثاً ثقيلاً لجيل المستقبل لا نعلم فعلاً كيف سيتم التعامل معه.

وتقترح الدراسة ما يلي:

- تبني الدراسات الاستشرافية حول المدينة في الخليج العربي عن طريق إنشاء مراكز استراتيجية لأبحاث المدن، تهتم بالجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وتقدم المعلومات التي يمكن على ضوئها اتخاذ قرارات عمرانية.
- إتاحة الفرصة أمام السكان للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات العمرانية عن طريق تفعيل المجالس البلدية المنتخبة بالكامل، وتطوير آلية واضحة لعملها وإطلاق صلاحيات واسعة لها.
- تأكيد الإدارة المحلية للمدينة مع إتاحة الفرصة لتكامل المدن في المنطقة، الذي يؤدي إلى تنوعها لا التنافس بينها الذي يؤدي إلى تكرارها.
- إعداد مخططات هيكلية للخمسة والعشرين عاماً القادمة لمدن المنطقة ومناقشة هذه المخططات علناً وعقد ورش عمل حولها.
- تبني تخصصات علمية أكاديمية في جامعات المنطقة سواء على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا فيما يمكن أن نسميه "علوم المدينة"، يجمع بين التخطيط العمراني والعمارة والتخصصات الاقتصادية والسياسية والشرعية والاجتماعية، كون المدينة كلاً معقداً لايمكن فهمه من جهة واحدة فقط.
- إنشاء مراكز متخصصة في العمران، يمكن أن تعمل كمراصد حضرية تسهم في رصد التحولات التي تعيشها مدن الخليج والتنبيه لأي مخاطر ممكن أن تواجهها هذه المدن.

المراجع

أولاً – المراجع العربية :

- **الرحباني، ليلى والقعقور، مالك،** (٢٠٠٨م)، «رؤية عمرانية لعام ٢٠١٥م: من الخيال للواقع»، مجلة البزنس ويك، النسخة العربية، العدد ٣١، ص ص ٤٢–٤٨.
- **الغذامي، عبدالله،** (٢٠٠٩م)، القبيلة والقبائلية أو هويات مابعد الحداثة، الدار البيضاء، المركز الثقافي.
- **الغزي، محمد،** (٢٠١٠م)، «المستقبل كما تبتكره الحداثة»، جريدة الحياة، العدد ١٧٠٩٤ (الجمعة ٢٢ يناير ٢٠١٠م / ٧ صفر ١٤٣١هـ).
- **الفهيم ، محمد،**(١٩٩٦م)، من المحل إلى الغنى – قصة أبوظبي، لندن، مركز لندن للدراسات العربية.
- **الكواري، علي،** (٢٠٠٨م)، الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن: بلاغ إلى من يهمه الأمر، وكالة عمون الإلكترونية ammonnews.net
- **الكواري، علي خليفة،** (٢٠٠٩م)، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- **المنصوري، محمد عبدالله والنعيم، مشاري عبدالله،** (٢٠٠٥)، « العمارة الحديثة في الإمارات: دراسة لبداية التحول في المدينة الإماراتية قبل تأسيس الدولة»، مجلة العمارة والتخطيط (APJ)، جامعة بيروت العربية، مجلد ١٦، ص ص ٨٣–١٠٠.
- **النعيم، مشاري عبدالله والمنصوري، محمد عبدالله،** (٢٠٠٦م)، «تشكيل المدينة الحديثة وبناء الهوية الوطنية: دراسة لعلاقة السياسة بالعمارة في الإمارات العربية المتحدة»، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٣٤، العدد ٤ ، ص ص ٢٧٣–٣٠٥.
- **النعيم، مشاري عبدالله والمنصوري، محمد عبدالله،** (٢٠٠٧م)، « الشكل المعماري بين التوجه الرأسمالي والحاجة الثقافية: دراسة لدولة الإمارات العربية المتحدة»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ١٢٧، السنة ٣٣، رمضان ١٤٢٨هـ، أكتوبر ٢٠٠٧م، ص ص ١٦٧–٢٠٨.

- **النعيم، مشاري عبدالله والمنصوري، محمد عبدالله،** (٢٠٠١م)، « من برج الحصن إلى برج بينونة: العمارة المعاصرة في أبو ظبي»، البناء، العدد ١٣٤، رجب ١٤٢٢هـ، أكتوبر ٢٠٠١م، ص ص ٨٢-٨٧.
- **النعيم، مشاري عبدالله وعبدالفتاح، طارق،** (٢٠٠٧م)، «جزيرة السعديات..ملتقى لثقافة وفنون العالم: عمارة مذهلة لقرن جديد»، البناء، السنة السابعة والعشرون، العدد ٢٠٢، جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ / يوليو ٢٠٠٧م، ص ص٤٦-٧١ .
- **النعيم، مشاري عبدالله،** (٢٠٠٩)، «التركيبة السكانية وتأزم الهوية: الاستثمار العقاري والمدينة في الخليج العربي»، مجلة البناء، العدد ٢٢٣، جمادى الأولى ١٤٣٠هـ / مايو ٢٠٠٩م، ص ص ١٣٣-١٣٦.
- **النعيم، مشاري عبدالله،** (٢٠٠٥)، «إما نبني مدينة أو نصنع رأس المال: تجارب تطورية في المدينة العربية»، البناء، العددان ١٧٦-١٧٧، ربيع الأول-ربيع الآخر ١٤٢٦هـ الموافق مايو-يونيو ٢٠٠٥م، ص ص ١٥-١٧.
- **النعيم، مشاري عبدالله،** (٢٠٠٠)، «الإبحار عبر الزمن: العمارة المعاصرة في دبي»، البناء، العدد ١٢٢، رجب ١٤٢١-أكتوبر ٢٠٠٠م، ص ص ٥٨-٦٤.
- **الهذلول، صالح، إيدادان، نارياناn** ،(١٩٩٩م)، التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات، الرياض، دار السهن.
- **بدر عبدالملك،** (٢٠٠١م)، أبوظبي ذاكرة مدينة (سيرة ذاتية) ١٩٦٨-١٩٧٠ ، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات.
- **حليم، محمد البشير و مهن، الهادي،** (٢٠٠٧م)، تونس: طبيعة وثقافة، ترجمة صلاح الدين بوجاه، تونس منشورات أوربيس.
- **حميد، فيصل،** (٢٠٠٧)، النفط والحرب والمدينة: مصير الحياة الحضرية...إلى طريق مسدود، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- **خصباك ، شاكر،** (١٩٧٧م)، دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة في الجغرافية الاجتماعية ، مطبعة الإرشاد ، بغداد.
- **عبدالله، عبدالخالق، (٢٠٠٨م)،** «خلل تنموي أم خلل سكاني؟»، صحيفة الوقت البحرينية، ١ يونيو ٢٠٠٨م.
- **عبدالله، عبدالخالق،** (يناير ٢٠٠٦م)، «دبي: رحلة عربية من المحلية إلى العالمية»،

مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣، السنة الثامنة والعشرون.

- **عبدالله، عبدالخالق،** (١٩٩٣م)، «التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج العربية» ، السياسة الدولية ، عدد ١١٤ ، أكتوبر ١٩٩٣م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة.
- **فهد ، محمد أحمد،** (٢٠٠٠)، الهجرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة–دراسة البعد السكاني في عملية التنمية الاقتصادية ١٩٧٠–١٩٩٥م ، مركز البحوث والدراسات ، القيادة العامة لشرطة دبي.
- **محجوب، عبدالحفيظ،** (٢٠٠٥م)، «مظاهر الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي»، مركز الخليج للأبحاث.
- **منيف، عبدالرحمن،** (١٩٨٨م)، مدن الملح: المنبت» الطبعة العاشرة، ٢٠٠٣م، بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر.
- **مينتي، سينثيا،** (١٩٩٧م)، (٢٠٠٨ النسخة العربية)، قاهرة إسماعيل: «باريس على ضفاف النيل»، ترجمة أحمد محمود، القاهرة المركز القومي للترجمة.
- **ويلسن ، جريم،** (١٩٩٩م)، راشد بن سعيد آل مكتوم . الوالد والباني ، ميديا بريما، دبي.
- **ويلفرد ثيسجر،** (٢٠٠١م)، الرمال العربية ، مويت إيت للنشر.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- **Adham, Khaled**. (2004), "Rediscovering the Island: Doha's Urbanity from Pearls to Spectacle", In **Elsheshtawy, Yasser** (ed) Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in A Globalization World, pp. 218-257.
- **Alif, M.A.** (1981), Housing of Citizen of Limited Means, United Nation Assistance, Ministry of Public Works & Housing.
- **Al-Naim, Mashary.** (2008), «Al-Riyadh: The City of Institutional Architecture», In El-Sheshtawy, Y. Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development», London, Routledge, pp. 118-151.

- **Al-Hathloul, S.** (1981), Tradition, Continuity, and Change in the Physical Environment: The Arab-Muslim City, Unpublished Ph.D. Thesis, MIT Cambridge.

- **Ames, Edmund.** (1977), Physical Planning-United Arab Emirates, report prepared for the Government of the UAE, United Nations Development Program).

- **Belbin, C.** (2003), Foundations for Success in Identity, Issue 1, Nov/Dec 2002.

- **Ben Hamouche, Mustapha.** (2004), "Manama: The Metrophosis of an Arab Gulf City", In

- **Browne, K.** (1976), Dubai, The Architectural Review, Vol. CLXI, No. 964.

- **Elsheshtawy, Yasser.** (2004), (ed) Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in A Globalization World, pp. 184-217.

- **Elsheshtawy, Yasser.** (2004), "Redrawing Boundaries: Dubai, an Emerging Global City", In **Elsheshtawy, Yasser** (ed) Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in A Globalization World, pp. 167-199.

- El-Sheshtawy, Y. Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development", London, Routledge

- **Bonine, Michael.** (1995), Population & Development, Middle East Insight, special UAE issue.

- **Bonine, M.** (1980), The Urbanization of the Persian Gulf Nations, in Cottrell, A (ed) The Persian Gulf States. A General Survey, The Johns Hokins University press, Baltimore & London.

- **Cantacuzino, S & Browne , K.** (1977), The United Arab Emirates, The Architectural Review, Vol. CLXI, No. 964

- **Costello, V**. (1977), Urbanization in the Middle East, Cambridge University Press: Cambridge

- **Davey, P**. (2005), "Criticism and the Gulf: A Vision for the Future", In Architectural Criticism and Journalism: Global Perspectives, Proceeding of an International Seminar organized by the Aga Khan for Architecture in Association with the Kuwait Society of Engineers (6-7 December 2005, Kuwait), Edited by Mohammed Al-Asad with Majd Musa, pp. 178-180.

- **Fuccaro, Nelida.** (2001), Visions of the City Urban Studies on the Gulf, Middle East Studies Association, Winter 2001.

- **Gurg, Easa. S.** (1998), The Wells of Memory, John Murray: London.

- **Harris, Joun, R.** (1971), Dubai Development Plan Reviem, May 1971
- **Heinberg, R.** (2004), The End of Suburbia, (DVD Video) Electric Wallpaper.

- **Hume, Christopher.** (2009), "Dubai: How not to build a city", thestar.com
- **Hugo, Cathy.** (2003), Future Vision in Identity, Issue 3, April/May 2003.
- **Jarbawi, A. B.** (1981), Modernism and Secularism in the Arab Middle East, Unpublished Ph.D. Thesis, Cincinnati, University of Cincinnati.

- **Moustafa, Amer, Al-Qawasmi, Jamal and Mitchell, Kevin.** (2008), Instant Cities: Emergent Trends in Architecture and Urbanism in the Arab World, The Third International Conference of the Center of the Study of Architecture in the Arab Region, Sharjah.

- **Page, Richard, Adams.** (1992) ,Growth and Change in the Arabian Gulf: A case study of Dubai, Master Thesis, University of Texas at Austin.

- **Putman, J.** (1975), "The Arab World in Natinal Geographic", Vol. 148, No. 4.
- **Robinson, Jennifer**. (2002), "Global and World Cities: a View from off the Map", International Journal of Urban and Regional Research, 26 (3), pp. 531-554.
- **Salama, Ashraf.** (2008), "Doha: Between Making an Instant City and Skirmishing Globalization", kView Points Edition, Architecture and Urbanism in The Middle East, Washington, The Middle East Institute, pp. 42-45.
- **Simmons, M.** (2004), The End of Suburbia, (DVD Video) Electric Wallpaper.
- **Trench Richard.** (1995), "Arab Gulf Cities: Doha, Abu Dhabi, Dubai, Sharjah, Ras Al Khaimah, Archive Edition.
- **Unwin, P.** (1981), The Contemporary City in the United Arab Emirates, in The Arab City, its Character and Islamic Cultural Heritage, Proceedings of a Symposium held in Medina, Kingdom of Saudi Arabia, 28 Feb-5 Mar.